المركز السوري لبحوث السياسات
Syrian Center For Policy Research

تضخم بسرعتين تباطؤ مؤقت خارج الحسكة وصدمة طاقة حادة داخل الحسكة خلال حزيران 2026

النشرة الشهرية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا
العدد (6) – حزيران 2026

حقوق الملكية الفكرية محفوظة ©2026
المركز السوري لبحوث السياسات حزيران/يونيو 2026

حقوق النشر وشروط الاستخدام

2026 ©المركز السوري لبحوث السياسات. بعض الحقوق محفوظة.

يُتاح هذا الإصدار بموجب رخصة المشاع الإبداعي: نَسب المُصنَّف –غير تجاري– منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC-ND 4.0). ويجوز نسخه وإعادة توزيعه، كلياً أو جزئياً، للأغراض غير التجارية، شريطة الإشارة بوضوح إلى المركز وإلى عنوان الإصدار، وإرفاق رابط الرخصة، وعدم توزيع أي نسخة معدّلة أو مشتقة منه. ولا يجوز أن توحي الإشارة إلى المصدر بأن المركز يؤيد المستخدم أو طريقة استخدامه للمحتوى.

الإفصاح عن استخدام الأدوات الرقمية وإخلاء المسؤولية

استُخدمت أدوات رقمية مساعدة في التدقيق اللغوي والتحرير. أما تصميم المنهجية وجمع البيانات وتدقيقها والتحقق منها واحتساب المؤشرات وإجراء التحليل والمراجعة النهائية، فقد أنجزها فريق المركز، الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن محتوى هذا الإصدار ونتائجه.

تعكس التقديرات والمؤشرات الواردة في هذا الإصدار نتائج منهجية المركز والبيانات المتاحة وقت إعداده، ولا تمثل إحصاءات حكومية رسمية، ما لم يُذكر خلاف ذلك صراحةً. كما لا ينبغي تفسيرها على أنها توصيات مالية أو قانونية، ولا يتحمل المركز مسؤولية القرارات التي تتخذها أطراف أخرى استناداً إلى استخدام المحتوى خارج سياقه أو بصورة تخالف المنهجية المبينة في الإصدار.

الملخص التنفيذي

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا خلال حزيران 2026 بنسبة 0.8 بالمئة مقارنة بأيار. وجاء هذا الارتفاع محصلة اتجاهات متعاكسة؛ إذ قابلت الضغوط الناجمة عن ارتفاع تكاليف السكن والطاقة والنقل والتعليم انخفاضات موسمية في أسعار الأغذية، ولا سيما الخضروات. غير أن هذا التباطؤ في معدل التضخم الشهري مقارنة بالشهر السابق، لا ينبغي تفسيره بوصفه استقراراً عاماً في الأسعار. فقد بقي التضخم السنوي عند 40.5 بالمئة، كما ظلت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى أعلى المجموعات تضخماً على أساس سنوي بنسبة 59.8 بالمئة. ولذلك فإن انخفاض معدل التضخم الشهري في حزيران يعكس توازناً مؤقتاً بين انخفاضات موسمية في الغذاء وارتفاعات مستمرة في السكن والطاقة والنقل، أكثر مما يعكس تحسناً مستداماً في كلفة المعيشة.

وسجلت الحسكة مساراً استثنائياً مقارنة ببقية المحافظات، إذ بلغ معدل التضخم الشهري فيها 24.8 بالمئة. وارتبط هذا الارتفاع أساساً بالزيادة الحادة في تعرفة الكهرباء وأسعار بعض مصادر الطاقة، في سياق تقريب أنظمة التسعير المحلية من التعرفات المعتمدة في مناطق الحكومة الانتقالية. وتظهر الحسكة بوضوح مخاطر توحيد أو تقريب أنظمة التسعير دون تدرج أو حماية. فقد أدت الزيادة في تعرفة الكهرباء وأسعار المازوت الحر، إلى جانب اضطراب توافر الوقود، إلى انتقال الصدمة نحو النقل والمياه والإيجارات والخدمات. وبذلك تحولت المحافظة إلى حالة كاشفة لما يمكن أن يحدث عندما تنقل كلفة الطاقة إلى المستهلكين والمنتجين بسرعة أكبر من قدرة الدخول المحلية على التكيف.

وتحرك التضخم خلال الشهر تحت تأثير عاملين متعاكسين؛ فقد دفع ارتفاع تكاليف السكن والطاقة والنقل المستوى العام للأسعار نحو الأعلى، في حين أسهم انخفاض أسعار الخضروات بنسبة 19.5 بالمئة في الحد من التضخم، نتيجة اتساع المعروض المحلي خلال موسم الإنتاج.

وفي سوق الصرف، ارتفع متوسط سعر الدولار في السوق الموازية خلال حزيران بنحو 2.7 بالمئة مقارنة بأيار، على الرغم من التحسن الملحوظ في قيمة الليرة خلال الأسبوع الأخير من الشهر. ولم يكن هذا التحسن المتأخر كافياً لتغيير الاتجاه الذي ساد سوق الصرف خلال معظم أيام الشهر.

في المقابل، بقيت الأجور بعيدة عن مواكبة تكاليف المعيشة؛ إذ لم يغطِّ متوسط الأجر الشهري للموظف الجامعي في القطاع العام سوى 44.0 بالمئة من خط الفقر المدقع للأسرة. ويعكس ذلك استمرار الفجوة الواسعة بين الدخول والأسعار، وما يترتب عليها من اضطرار الأسر إلى تقليص استهلاكها أو الاعتماد على مصادر دخل إضافية وتحويلات خارجية.

وبلغ خط الفقر الأعلى لأسرة مكونة من خمسة أفراد نحو 7.47 مليون ليرة سورية شهرياً، ما يؤكد بقاء معظم أصحاب الأجور عاجزين عن تأمين مستوى المعيشة الأساسي. كما توضح المقارنة بين الدخول وخطوط الفقر أن محدودية التضخم خلال الشهر لا تعني تحسناً فعلياً في الظروف المعيشية، في ظل تراكم الارتفاعات السابقة واستمرار ضعف القوة الشرائية.

قائمة المحتويات

حقوق النشر وشروط الاستخدام 1
الإفصاح عن استخدام الأدوات الرقمية وإخلاء المسؤولية 1
الملخص التنفيذي 2
قائمة المحتويات 3
قائمة الجداول 3
قائمة الأشكال البيانية 3
1. نشرة أسعار المستهلك: المنهجية ونطاق التغطية 4
2. السياق الاقتصادي والمحركات السعرية خلال حزيران 2026 5
3. التضخم السنوي (Y-o-Y) في سوريا 8
4. التضخم الشهري (M-o-M) في سوريا 11
4.1. التضخم الشهري بحسب مجموعات الاستهلاك 12
4.2. التضخم الشهري بحسب المحافظات 15
5. التباين السعري بين المحافظات 17
6. المساهمة في التضخم 19
7. التغيرات في أسعار الصرف 21
8. الأجور في سوريا 22
9. خطوط الفقر في سوريا 24
10. خاتمة 27
11. المراجع والمصادر 28
الملاحق 29

قائمة الجداول

الجدول (1): التضخم السنوي لأسعار المستهلك في سوريا لشهر حزيران 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك 9
الجدول (2): التضخم الشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر حزيران 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك 11
الجدول (3): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر حزيران 2026 23

قائمة الأشكال البيانية

الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم السنوي (Y-o-Y) للأسعار في سوريا خلال الفترة (حزيران 2025 – حزيران 2026)، (سنة الأساس 2021 =100) 8
الشكل (2): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك بحسب المحافظات في سوريا خلال شهر حزيران 2026 16
الشكل (3): المتوسطات الحسابية غير الموزونة لمعاملات اختلاف أسعار السلع والخدمات بحسب مجموعات الاستهلاك الرئيسية خلال حزيران 2026 18
الشكل (4): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري في سوريا عدا الحسكة خلال حزيران 2026 19
الشكل (5): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري (M-o-M) لمناطق الإدارة الذاتية (الحسكة) لشهر حزيران 2026 20
الشكل (6): تغيرات سعر صرف الليرة السورية والليرة التركية أمام الدولار الأمريكي خلال حزيران 2026 21
الشكل (7): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر حزيران 2026 25
الشكل (8): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر حزيران 2026 26

تضخم بسرعتين: تباطؤ مؤقت خارج الحسكة وصدمة طاقة حادة داخل الحسكة خلال حزيران 2026

1. نشرة أسعار المستهلك: المنهجية ونطاق التغطية

تقدّم هذه النشرة تقييماً مستقلاً لتطور أسعار المستهلك والتضخم في المحافظات السورية، بالاستناد إلى مسح شهري ينفذه المركز السوري لبحوث السياسات بانتظام منذ تشرين الأول 2020. وقد طوّر المركز منهجية المسح استناداً إلى المفاهيم والمعايير الواردة في دليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك الصادر عن منظمة العمل الدولية. ويقيس الدليل تغير أسعار سلة مرجعية تضم 112 سلعة وخدمة، مصنفة وفق التصنيف الدولي للاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP)، وتمثل نحو 78 بالمئة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للأسرة، وفق مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2009. وأعاد المركز بناء الأوزان الترجيحية للسلة بالاعتماد على المسوح متعددة الأغراض التي نفذها عام 2020، إلى جانب مجموعة من البيانات الأولية والثانوية. وروعي في ذلك ما طرأ خلال سنوات النزاع من تغيرات في أنماط استهلاك الأسر، فضلاً عن الاختلافات بين المحافظات والاقتصادات المحلية. وشملت السلة، تبعاً لذلك، مصادر الطاقة والمياه البديلة، والسلع المتاحة بالأسعار الحرة، والتعليم الجامعي الخاص، وغيرها من البنود التي أصبحت تستحوذ على حصة متزايدة من إنفاق الأسر.

يغطي المسح 58 سوقاً، منها 25 سوقاً في مراكز المحافظات و 33 سوقاً خارجها، موزعة بين مواقع حضرية وريفية اختيرت وفق حجم السكان والنشاط التجاري والتوزع الجغرافي والتنوع الاجتماعي. ويتولى جمع البيانات 35 باحثاً وباحثة يقيمون في المناطق المشمولة، من خلال زيارات ميدانية منتظمة تُنفذ خلال الأسبوع الرابع من كل شهر. وتخضع البيانات لعمليات تدقيق ومطابقة على مستويات السلعة والسوق والمحافظة، تشمل التحقق من ثبات المواصفات، ومراجعة القيم المتطرفة، ومعالجة حالات غياب الأصناف أو تغير جودتها. وعندما يتعذر رصد سلعة موسمية بصورة مؤقتة، تُقدّر حركة سعرها استناداً إلى الأصناف المماثلة أو المجموعة الأقرب، وفق قواعد الإحلال والتحويل المعتمدة، إلى حين استئناف رصد سعرها الفعلي.

يشمل المسح، إلى جانب أسعار السلع والخدمات، رصداً شهرياً لأجور ثماني فئات وظيفية مرجعية، تشمل موظفين في القطاع العام من حملة الشهادة الجامعية وشهادة التعليم الأساسي، وعضواً في هيئة تدريس جامعية، وعاملاً في محل تجاري، ومدير شركة، إضافة إلى موظف جامعي وموظف صيانة في منظمة مجتمع مدني، وعامل مياومة. وتُرصد أجور هذه الفئات في الأسواق ال58 التي يغطيها المسح، بما يتيح تتبع تغيراتها الشهرية والتفاوتات القائمة بينها بحسب المناطق والقطاعات، فضلاً عن قياس قدرة الأجر الواحد على تغطية تكاليف معيشة الأسرة المرجعية وخطوط الفقر المحدّثة سعرياً.

ويُحتسب الرقم القياسي باستخدام أوزان الاستهلاك المقدرة لعام 2020، مع اعتماد أسعار عام 2021 سنةً للأساس. ثم تُجمع مؤشرات أسعار السلع والخدمات تدريجياً على مستوى المجموعات والأسواق والمحافظات، وصولاً إلى الرقم القياسي العام لسوريا. وتُستخدم النتائج في قياس التضخم، وتحليل الفروق الجغرافية والقطاعية، وتقدير تكاليف المعيشة وخطوط الفقر، ومتابعة القوة الشرائية للأجور. وترد التفاصيل المتعلقة بصيغة الاحتساب والأوزان وآليات التجميع والإحلال وضبط الجودة في (دليل المركز لأسعار المستهلك في سوريا، 2022).

2. السياق الاقتصادي والمحركات السعرية خلال حزيران 2026

تكشف نتائج حزيران 2026 عن تفاوت واضح في حركة الأسعار بين الحسكة وبقية المحافظات، نتيجة اختلاف العوامل المؤثرة فيها. ففي معظم المناطق، تزامن ارتفاع تكاليف السكن والطاقة والنقل مع انخفاض موسمي في أسعار الأغذية، ولا سيما الخضروات، ما حدّ من الضغوط التضخمية خلال الشهر. أما في الحسكة، فكان لارتفاع أسعار الكهرباء والطاقة الأثر الأكبر في حركة الأسعار، في ظل الاتجاه إلى تقريب بعض أنظمة التسعير المحلية من التعرفات المعتمدة في مناطق الحكومة الانتقالية. ويساعد هذا التفاوت على فهم أثر التطورات الاقتصادية والسياسات السعرية في اتجاهات الأسعار خلال الشهر.

في مجال السياسات التجارية والزراعية، بدأ في الأول من حزيران تنفيذ القرار رقم 10، الصادر في 27 نيسان 2026، والمتعلق بمنع استيراد مجموعة من المنتجات الزراعية خلال مواسم إنتاجها المحلي. وشمل المنع البندورة والباذنجان والفليفلة الخضراء والبطيخ الأحمر والأصفر حتى 31 تشرين الأول 2026، والمشمش والخوخ والكرز والدراق حتى 31 آب 2026. وتظهر نتائج المسح أن تراجع أسعار عدد من الخضروات خلال حزيران أدى دوراً رئيساً في كبح التضخم، بما يبرز أهمية الوفرة الموسمية الفعلية إلى جانب القيود المفروضة على الاستيراد.[1]

أصدرت اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير، في 9 حزيران، القرار رقم 11 لعام 2026، القاضي بإيقاف استيراد فروج الريش وصوص البياض وصوص الريش حتى إشعار آخر. ويهدف القرار إلى إعادة تنظيم العلاقة بين الاستيراد والإنتاج المحلي في قطاع الدواجن، غير أن أثره في الأسعار والتوافر يتوقف على قدرة المنتجين المحليين على تعويض الواردات، وعلى تطور تكاليف الأعلاف والطاقة والنقل وتوافر مستلزمات التربية.[2]

وشكلت سياسة تسعير الطاقة أحد أبرز المتغيرات المؤسسية خلال الشهر. ففي 23 حزيران، أصدر وزير الطاقة القرار رقم 844 لعام 2026، القاضي بتشكيل "اللجنة الدائمة لتحديد أسعار المواد البترولية والثروات المعدنية"، بمشاركة ممثلين عن الجهات الفنية والاقتصادية والمالية، ومن بينها مصرف سوريا المركزي. وأُنيط باللجنة تتبع الأسعار ومراجعتها دورياً ورفع توصياتها إلى وزير الطاقة[3].

وتبع ذلك اعتماد الليرة السورية عملةً وحيدة لتسعير المشتقات النفطية، ثم إقرار تخفيضات جديدة دخلت حيز التنفيذ في 27 حزيران. وانخفض سعر ليتر بنزين أوكتان 90 إلى 12500 ليرة ، بتراجع يقارب 20 بالمئة، وبنزين أوكتان 95 إلى 13000 ليرة، بانخفاض 20.4 بالمئة. كما تراجع سعر ليتر المازوت إلى 10700 ليرة، بنسبة 14.4 بالمئة، وسعر أسطوانة الغاز المنزلي إلى 150 ألف ليرة، والصناعي إلى 240 ألف ليرة، بانخفاض يقارب 15.5 بالمئة لكل منهما. ويحمل هذا التعديل أثراً مباشراً في أسعار الوقود، وأثراً غير مباشر محتملاً في تكاليف النقل والإنتاج والتوزيع خلال الفترات اللاحقة.[4]

---

[1] صحيفة الثورة السورية، "قرار بمنع استيراد عدد من المنتجات الزراعية"، 27 نيسان 2026.

[2] الإخبارية السورية، إعلان القرار رقم 11 لعام 2026 المتعلق بإيقاف استيراد فروج الريش وصوص البياض وصوص الريش، 9 حزيران 2026.

[3] وكالة سانا، "اللجنة الدائمة لتحديد أسعار المواد البترولية تصدر بياناً حول آلية التسعير الجديدة"، 28 حزيران 2026.

[4] وكالة سانا، "وزير الطاقة يُقرّ تخفيضاً على أسعار المشتقات البترولية"، 27 حزيران 2026.

تزامن ذلك مع تحسن في سعر صرف الليرة في السوق الموازية خلال الأسبوع الأخير من حزيران؛ إذ انخفض سعر الدولار من ذروة قاربت 14564 ليرة في 11 و 12 حزيران إلى 12854 ليرة في 28 حزيران، قبل أن يرتفع مجدداً إلى نحو 13268 ليرة في نهاية الشهر. ومع ذلك، بلغ متوسط السعر في السوق الموازية نحو 14001 ليرة للدولار خلال حزيران، مقابل 13630 ليرة في أيار، أي بارتفاع شهري يقارب 2.7 بالمئة. ويعني ذلك أن التحسن المسجل في الأيام الأخيرة لم يكن كافياً لعكس الاتجاه الذي ساد معظم أيام الشهر.

وفي موازاة ذلك، عدّل مصرف سوريا المركزي سعر الحوالات والصرافة على ثلاث مراحل، بعدما بقي عند 11350 ليرة للدولار حتى 23 حزيران؛ فرفعه إلى 11650 ليرة في 24 حزيران، ثم إلى 11950 ليرة في 25 حزيران، وأخيراً إلى 12250 ليرة ابتداءً من 28 حزيران. وأسهم ارتفاع السعر الرسمي، بالتزامن مع تحسن سعر السوق الموازية، في تضييق الفجوة بين السعرين. إلا أن سرعة تغير سعر الصرف خلال فترة قصيرة، ثم عودة الدولار إلى الارتفاع بعد المستوى المسجل في 28 حزيران، لا تسمح باعتبار هذا التحسن دليلاً كافياً على تغير مستدام في العوامل النقدية والاقتصادية الأساسية؛ إذ يحتمل أن تكون التدخلات السوقية والمضاربة قصيرة الأجل قد أدت دوراً مهماً فيه. وفي شمال غربي سوريا، واصلت الليرة التركية تراجعها التدريجي أمام الدولار، إذ ارتفع سعر الدولار من نحو 46.3 ليرة تركية في بداية حزيران إلى قرابة 47 ليرة في نهايته<

أصدرت وزارة الاقتصاد والصناعة في 15 حزيران تعميماً بدأ تطبيقه في 20 حزيران، قضى بخفض عدد أرغفة الربطة من عشرة إلى ثمانية، مع تحديد وزنها بألف غرام وتثبيت سعرها عند 4000 ليرة، وفقاً لذلك، أدى خفض وزن الربطة من 1050 إلى 1000 غرام، مع ثبات السعر، إلى ارتفاع سعر الكيلوغرام من نحو 3810 ليرات إلى 4000 ليرة، أي بنسبة 5 بالمئة، لترتفع الزيادة التراكمية مقارنة بالسعر السابق لقرار أيار إلى نحو 20 بالمئة. ويكتسب هذا التعديل أثراً اجتماعياً مباشراً بالنظر إلى الوزن المرتفع للخبز في استهلاك الأسر، ولا سيما محدودة الدخل.

وكانت التغيرات أكثر حدة في قطاع الكهرباء في الحسكة. ففي أوائل حزيران، ارتفعت قيمة باقة الاستهلاك المنزلي البالغة 300 كيلوواط ساعي والمخصصة لشهرين من 105 آلاف إلى 180 ألف ليرة، أي بنسبة 71.4 بالمئة، ليرتفع السعر الضمني للكيلوواط الساعي ضمنها من 350 إلى 600 ليرة. كما حُدد سعر باقة 750 كيلوواط ساعي بنحو 810 آلاف ليرة، بما يعادل 1080 ليرة للكيلوواط، بينما بلغت تعرفة الكهرباء التجارية 1400 ليرة للكيلوواط والتعرفة التجارية الأخرى 1700 ليرة. وأوضحت هيئة الطاقة في الجزيرة أن اللائحة استندت إلى التعرفات الصادرة عن وزارة الطاقة في الحكومة الانتقالية، ما يجعلها تطبيقاً محلياً لتعرفة مركزية أكثر من كونها قراراً سعرياً مستقلاً للإدارة الذاتية. ويوفر هذا التعديل تفسيراً مباشراً لتركز معظم تضخم الحسكة في مجموعة السكن والطاقة خلال حزيران.[5]

ولا يقتصر أثر رفع تعرفة الكهرباء على فاتورة الاستهلاك المنزلي، بل يمتد إلى كلفة تشغيل الورش والمحلات والخدمات الصغيرة، وإلى كلفة ضخ المياه والتبريد والتخزين. لذلك، فإن ارتفاع الكهرباء في الحسكة يعمل كتكاليف غير مباشرة على النشاط المحلي، ويرجح أن يظهر أثره اللاحق في أسعار الخدمات

[5] وكالة أنباء هاوار، "استياء شعبي من ارتفاع فواتير الكهرباء في الحسكة وهيئة الطاقة توضح السبب"، 9 حزيران 2026.

والسلع المنتجة أو الموزعة داخل المحافظة. وفي 15 حزيران، عُقد اجتماع ضم محافظ الحسكة والمدير العام للشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية ووفداً من إدارة محروقات الجزيرة. ارتفع على إثره سعر مازوت السوق الحرة من 55 إلى 75 سنتاً لليتر، بنسبة 36.4 بالمئة، في حين بقي سعر المازوت الخدمي المخصص للأفران والمولدات العامة عند 125 ليرة لليتر. وأدى ذلك إلى زيادة تكاليف الطاقة في السوق الحرة، مع حماية جزئية للأنشطة الخدمية المشمولة بالسعر المحدد.[6]

ويظهر اتساع الفجوة بين المازوت المدعوم والمازوت الحر أن دعم الطاقة لم يلغ كلياً، بل أعيد توجيهه نحو قنوات محددة، بينما تركت قطاعات النقل والزراعة والصناعة والخدمات أمام أسعار أعلى. وهذا النمط لا يخفف التضخم بالضرورة، بل ينقله من فاتورة الدعم العامة إلى كلفة الإنتاج والأسعار النهائية.

وفي ضوء هذه التطورات، تعكس نتائج أسعار المستهلك في حزيران تداخل السياسات السعرية وارتفاع تكاليف الإنتاج والخدمات مع تراجع القوة الشرائية، في ظل تفاوت واضح في الظروف الاقتصادية والمعيشية بين المحافظات.

[6] وكالة أنباء هاوار، "إدارة المحروقات: سعر المازوت الخدمي ثابت عند 125 ليرة"، 16 حزيران 2026.

3. التضخم السنوي (٧-٥-٧) في سوريا

سجّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في حزيران 2026 تضخماً سنوياً بلغ 40.5 بالمئة، بعدما ارتفع من 719 نقطة في حزيران 2025 إلى 1010 نقاط، وفق سنة الأساس 2021=100. وبذلك، زاد المستوى العام للأسعار بمقدار 292 نقطة خلال عام واحد، وأصبحت تكلفة سلة الاستهلاك تعادل، في المتوسط، أكثر من عشرة أمثال تكلفتها في سنة الأساس 2021. كما ارتفع معدل التضخم السنوي بصورة طفيفة من 39.9 بالمئة في أيار إلى 40.5 بالمئة في حزيران، على الرغم من تباطؤ التضخم الشهري إلى 0.8 بالمئة. ويشير ذلك إلى أن تباطؤ ارتفاع الأسعار خلال حزيران لم يكن كافياً لتقليص الفجوة السعرية المتراكمة على مدار العام، في ظل الزيادات المتتالية التي طالت أسعار الطاقة والسكن والنقل وعدداً من السلع الأساسية.

الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم السنوي (٧-٥-٧) للأسعار في سوريا خلال الفترة (حزيران 2025 – حزيران 2026)، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)

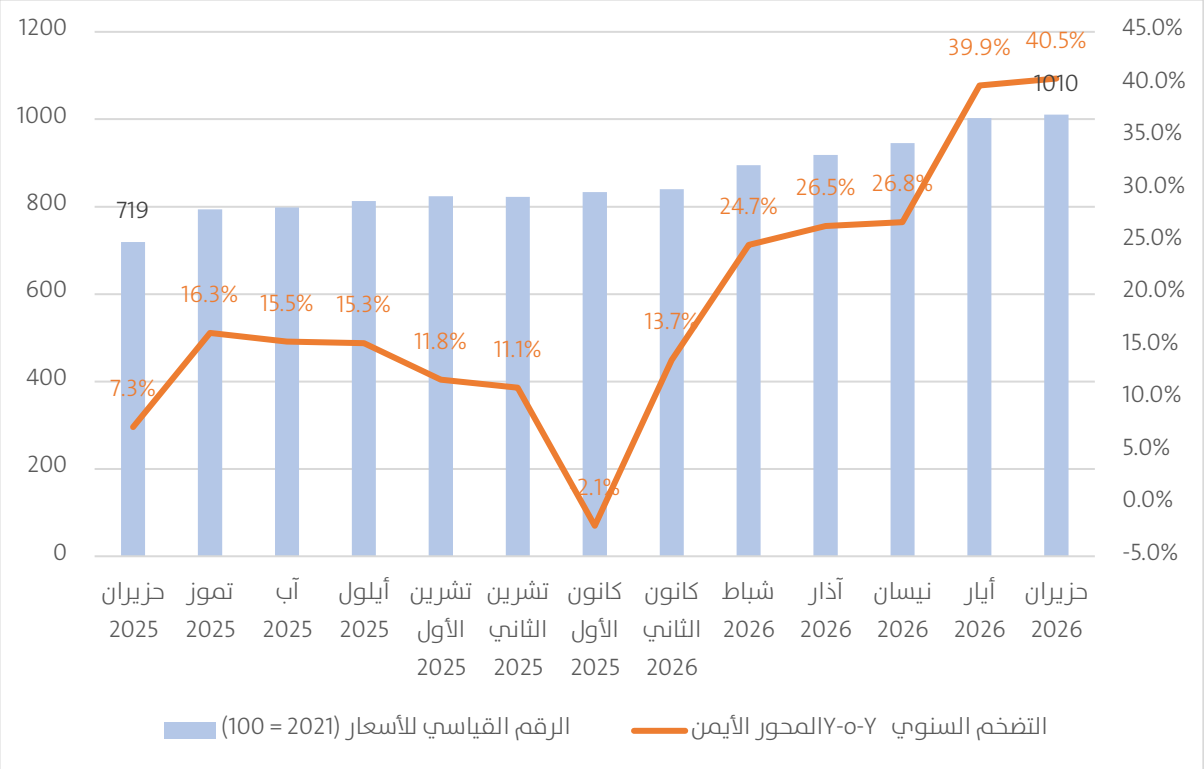

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025 و 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

تصدّرت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى الارتفاعات السنوية، مسجلةً تضخماً سنوياً بلغ 59.8 بالمئة، بعدما ارتفع رقمها القياسي من 1192 نقطة في حزيران 2025 إلى 1906 نقاط في حزيران 2026، أي بزيادة مقدارها 714 نقطة. ويؤكد هذا الارتفاع استمرار تركز الضغوط التضخمية الأشد في النفقات الأساسية وشبه الثابتة، التي لا تملك الأسر مجالاً واسعاً لتقليصها، وفي مقدمتها الإيجارات والكهرباء والمياه والغاز ومصادر الطاقة. وحلّت مجموعة الدخان والتبغ في المرتبة الثانية، بارتفاع سنوي بلغ 52.6 بالمئة، إذ صعد مؤشرها من 440 إلى 671 نقطة، في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي والاستيراد والرسوم وتقلبات سعر الصرف. كما سجلت مجموعة التعليم تضخماً سنوياً مرتفعاً بلغ

34.8 بالمئة، بعد ارتفاع مؤشرها من 741 إلى 999 نقطة، ما يعكس تزايد الأعباء المرتبطة بالرسوم واللوازم والنقل والخدمات التعليمية.

وارتفعت أسعار السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 34.4 بالمئة على أساس سنوي، تلتها التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة بنسبة 31.0 بالمئة. ويشير ارتفاع هاتين المجموعتين إلى امتداد أثر زيادة تكاليف الطاقة والنقل والاستيراد إلى نطاق أوسع من السلع والخدمات، بما يشمل مواد الصيانة والأدوات المنزلية والخدمات الشخصية. كذلك ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية من 537 إلى 690 نقطة، مسجلاً تضخماً سنوياً بلغ 28.5 بالمئة. وعلى الرغم من بقاء هذا المعدل دون التضخم العام، فإن أثره في معيشة الأسر يظل كبيراً بسبب الوزن المرتفع للغذاء في إنفاقها، ولا سيما لدى الأسر الفقيرة، فضلاً عن انطلاق الأسعار من مستويات مرتفعة أصلاً. ومن ثم، لا يعني انخفاض التضخم الغذائي عن المعدل العام تحسناً في القدرة على الحصول على الغذاء، وإنما يعكس ارتفاع أسعار مجموعات أخرى بوتيرة أشد.

الجدول (1): التضخم السنوي لأسعار المستهلك في سوريا لشهر حزيران 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)

#	المجموعة	الرقم القياسي حزيران 2025	الرقم القياسي حزيران 2026	التضخم السنوي (٢٠٢٥-٢٠٢٦)
	جميع السلع	**719**	**1010**	%40.5
1	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	537	690	%28.5
2	الدخان والتبغ	440	671	%52.6
3	الملابس والأحذية	574	683	%19.1
4	السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز	1192	1906	%59.8
5	التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة	449	589	%31.0
6	الصحة	735	844	%14.9
7	النقل	919	1112	%21.1
8	الاتصالات	207	202	%2.7-
9	الترويح والثقافة	470	507	%7.8
10	التعليم	741	999	%34.8
12+11	سلع وخدمات متنوعة	709	953	%34.4

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

وسجلت مجموعة النقل ارتفاعاً سنوياً بنسبة 21.1 بالمئة، بعدما صعد رقمها القياسي من 919 إلى 1112 نقطة، متأثرةً بتغير أسعار الوقود وأجور النقل وتكاليف شراء المركبات وتشغيلها. ولا يقتصر أثر هذا الارتفاع على نفقات انتقال الأسر، بل يمتد إلى تكاليف إنتاج السلع ونقلها وتوزيعها، ما يجعل النقل إحدى القنوات الأساسية لانتقال الضغوط التضخمية إلى بقية المجموعات. كما ارتفعت أسعار الملابس والأحذية بنسبة 19.1 بالمئة، والصحة بنسبة 14.9 بالمئة، والترويح والثقافة بنسبة 7.8 بالمئة. ويعني انخفاض معدلات التضخم النسبية في الصحة والترويح والثقافة أن أسعارها ارتفعت بوتيرة أبطأ من المجموعات الأخرى، وليس أنها انخفضت، إذ ظلت أرقامها القياسية أعلى من مستويات حزيران 2025.

في المقابل، كانت الاتصالات المجموعة الوحيدة التي سجلت انكماشاً سنوياً، بنسبة 2.7 بالمئة، إذ تراجع رقمها القياسي من 207 نقاط في حزيران 2025 إلى 202 نقطة في حزيران 2026. ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع الاعتماد على مزودي الخدمات الأجانب الأعلى تكلفة، إلى جانب فتح باب استيراد أجهزة الاتصالات وتخفيض الرسوم المفروضة على بعضها.

وعموماً، توحي بنية التضخم السنوي في حزيران بتزامن الضغوط السعرية على السلع القابلة للتداول مع ضغوط أشد على السلع والخدمات غير القابلة للتداول، ولا سيما السكن والمياه والكهرباء والغاز. ويشير ذلك إلى أن التضخم لم يرتبط بتكاليف الاستيراد والنقل وتقلبات سعر الصرف وحدها، بل تأثر أيضاً بعوامل داخلية، من بينها تعديل الأسعار والتعريفات، وارتفاع الإيجارات وتكاليف التشغيل، وضعف العرض والبنية التحتية. كما انتقلت الزيادة في أسعار المدخلات القابلة للتداول، مثل الوقود والمركبات وقطع الغيار والأدوية، جزئياً إلى تكاليف الخدمات المحلية، بما فيها النقل والصحة والتعليم، فيما شكّل انخفاض أسعار الاتصالات استثناءً محدود الأثر. ومع مراعاة أن مجموعات الرقم القياسي تجمع بين مكونات قابلة وغير قابلة للتداول، تشير النتائج إجمالاً إلى اتساع نطاق الضغوط التضخمية لتشمل نفقات أساسية يصعب على الأسر تقليصها أو إيجاد بدائل لها، ما فاقم أثرها في مستويات المعيشة، ولا سيما في ظل عدم مواكبة الأجور والدخول للارتفاع التراكمي في الأسعار.

4. التضخم الشهري (M-o-M) في سوريا

يكشف تحليل التضخم الشهري في حزيران 2026 عن تباين استثنائي بين حركة الأسعار في الحسكة وبقية المحافظات، إذ بلغ معدل التضخم في المحافظة 24.8 بالمئة، مقابل 0.8 بالمئة على مستوى سوريا. ولتوضيح أثر هذا التباين في قراءة النتيجة العامة، أُعيد احتساب المؤشر من دون الحسكة، فتراجع معدل التضخم الشهري إلى 0.3 بالمئة. وارتفع الرقم القياسي العام، عند احتساب جميع المحافظات، من 1002 نقاط في أيار إلى 1010 نقاط في حزيران، في حين ارتفع المؤشر المعاد احتسابه من دون الحسكة من 1018 إلى 1021 نقطة. ولا يعني انخفاض مستوى المؤشر عند إدراج الحسكة أن الأسعار فيها تراجعت خلال الشهر، وإنما يعكس بقاء مستويات الأسعار فيها أدنى نسبياً من المتوسط السوري في بعض المجموعات، على الرغم من الارتفاع الشهري الحاد الذي شهدته.

الجدول (2): التضخم الشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر حزيران 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)

#	المجموعة	الرقم القياسي أيار 2026	الرقم القياسي حزيران 2026	التضخم الشهري (M-o-M)	الرقم القياسي أيار 2026 (باستثناء الحسكة)	الرقم القياسي حزيران 2026 (باستثناء الحسكة)	التضخم الشهري بدون الحسكة (M-o-M)
	جميع السلع	1002	1010	%0.8	1018	1021	%0.3
1	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	713	690	%3.2-	710	685	%3.6-
2	الدخان والتبغ	676	671	%0.8-	677	666	%1.6-
3	الملابس والأحذية	692	683	%1.2-	673	660	%1.9-
4	السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز	1843	1906	%3.4	1912	1964	%2.7
5	التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة	597	589	%1.5-	600	594	%1.1-
6	الصحة	844	844	%0.0	837	831	%0.7-
7	النقل	1062	1112	%4.7	1096	1129	%3.0
8	الاتصالات	202	202	%0.0	201	201	%0.0
9	الترويح والثقافة	493	507	%2.7	483	497	%2.9
10	التعليم	961	999	%3.9	964	1002	%4.0
12+11	سلع وخدمات متنوعة	960	953	%0.7-	933	917	%1.7-

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

وكان التباين أوضح ما يكون في مجموعة النقل، التي بلغ تضخمها الشهري 4.7 بالمئة عند احتساب جميع المحافظات، مقارنة بنحو 3 بالمئة عند استبعاد الحسكة. وظهر الأثر نفسه، وإن بدرجة أقل، في مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، إذ بلغ تضخمها 3.4 بالمئة مع الحسكة و 2.7 بالمئة من دونها، وفي الترويح والثقافة، بواقع 2.7 مقابل 2.9 بالمئة. وترتبط الارتفاعات التي شهدتها الحسكة خلال حزيران بالتغيرات في أسعار المحروقات ومدى توافرها، وما ترتب عليها من ارتفاع تكاليف النقل واضطراب عمل مولدات الكهرباء الخاصة. فقد جاء رفع أسعار المازوت الحر والبنزين المخصص لوسائط النقل بالتزامن مع

تراجع المخصصات المدعومة، ما دفع بعض السائقين إلى شراء الوقود من السوق الحرة وانعكس مباشرة على أجور النقل داخل المحافظة وبين مدنها. كما أدى نقص المازوت إلى تقليص ساعات تشغيل مولدات الأمبيرات وتوقف بعضها مؤقتاً، ما زاد من اضطراب التغذية الكهربائية والخدمات المرتبطة بها.

وامتد الاختلاف إلى المجموعات التي سجلت انخفاضاً شهرياً؛ إذ تراجعت أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 3.2 بالمئة عند احتساب الحسكة، مقابل 3.6 بالمئة من دونها، وانخفضت أسعار الدخان والتبغ بنسبة 0.8 مقابل 1.6 بالمئة، والملابس والأحذية بنسبة 1.2 مقابل 1.9 بالمئة. وظهر الاتجاه ذاته في التجهيزات المنزلية، التي انخفضت أسعارها بنسبة 1.5 بالمئة مع الحسكة و 1.1 بالمئة من دونها، وفي الصحة التي استقرت عند احتساب الحسكة، مقابل انخفاضها بنسبة 0.7 بالمئة من دونها، وفي السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 0.7 مقابل 1.7 بالمئة. ويعني ذلك أن أسعار هذه المجموعات في الحسكة ارتفعت أو تراجعت بوتيرة أبطأ من المتوسط المسجل في بقية المحافظات. وفي المقابل، كان الفرق محدوداً في التعليم، إذ بلغ تضخم المجموعة 3.9 بالمئة مع الحسكة و4 بالمئة من دونها.

4.1. التضخم الشهري بحسب مجموعات الاستهلاك

يستعرض التحليل الآتي أبرز المجموعات السلعية والخدمية التي شهدت تغيرات ملموسة في مؤشر أسعارها خلال شهر حزيران 2026، وذلك بالاعتماد على المقارنة الشهرية مع شهر أيار السابق.

4.1.1. مجموعة النقل

ارتفعت أسعار مجموعة النقل على مستوى سوريا بنسبة 4.7 بالمئة خلال حزيران 2026، مسجلةً أعلى معدل تضخم شهري بين مجموعات الاستهلاك. وشملت الزيادة أسعار السيارات والوقود وأجور خدمات النقل. فقد ارتفع متوسط سعر شراء السيارة من نحو 154.2 مليون ليرة في أيار إلى 163.4 مليون ليرة في حزيران، أي بنسبة تقارب 6 بالمئة. وجاء هذا الارتفاع بالتزامن مع بدء تطبيق التعرفة الجمركية الجديدة في مطلع حزيران، بموجب المرسوم رقم 110 لعام 2026، التي حددت الرسوم على السيارات السياحية العاملة بالبنزين بنسبة 20 بالمئة من قيمة الفاتورة، وعلى السيارات الكهربائية بنسبة 10 بالمئة، بدلاً من الرسوم المقطوعة المعمول بها سابقاً. (المرسوم رقم 110 لعام 2026).

وسجلت أجور النقل زيادات ملحوظة خلال الشهر؛ إذ ارتفع متوسط أجرة سيارة الأجرة داخل المدينة من نحو 25.7 ألف ليرة في أيار إلى 28.2 ألف ليرة في حزيران، بنسبة 9.7 بالمئة. كما ارتفعت أجرة الباص أو السرفيس من 2911 إلى 3115 ليرة للجولة، بنسبة 7 بالمئة، وأجرة النقل بين المدن بالحافلات من نحو 337 إلى 352 ليرة للكيلومتر، بنسبة 4.3 بالمئة. وتعكس هذه الزيادات استمرار انتقال أثر رفع أسعار المحروقات في الشهر السابق إلى أجور النقل، بالتوازي مع ارتفاع تكاليف الصيانة وقطع الغيار وتشغيل المركبات.

وكان ارتفاع أسعار الوقود أقل حدة من الزيادة المسجلة في أسعار السيارات وأجور النقل. فقد ارتفع متوسط سعر الوقود المدعوم للسيارات الخاصة من نحو 14551 ليرة لليتر في أيار إلى 14795 ليرة في حزيران، بنسبة 1.7 بالمئة، في حين ارتفع سعر الوقود الحر من نحو 15533 إلى 16306 ليرات لليتر، بنسبة 5 بالمئة. وبذلك، لم يكن تضخم النقل ناجماً عن تغير أسعار الوقود خلال حزيران وحده، بل عكس أيضاً الأثر

المتأخر لزيادة أسعار المحروقات في أيار، إلى جانب اضطرار السائقين إلى شراء الوقود من السوق الحرة عند عدم كفاية المخصصات المدعومة.

وفي 27 حزيران، خفّضت وزارة الطاقة أسعار المشتقات النفطية بعد اعتماد الليرة السورية بدلاً من الدولار في التسعير؛ فتراجع سعر بنزين أوكتان 90 بنسبة 19.97 بالمئة إلى 12500 ليرة، وبنزين أوكتان 95 بنسبة 20.39 بالمئة إلى 13000 ليرة، والمازوت بنسبة 14.37 بالمئة إلى 10700 ليرة. غير أن صدور القرار في الأيام الأخيرة من الشهر جعل أثره محدوداً في المتوسط الشهري، كما لم ينتقل مباشرة إلى أجور النقل، التي ظلت متأثرة بالتكاليف المرتفعة المتراكمة منذ أيار. وقد يظهر أثر التخفيض بصورة أوضح في بيانات تموز، إذا انعكس فعلياً على تعرفة النقل.

وسجلت الحسكة أعلى أجرة للنقل بين المدن، إذ بلغت 523 ليرة للكيلومتر، مقارنة بنحو 278 ليرة في دير الزور و292 ليرة في الرقة. وجاء ذلك بالتزامن مع رفع سعر ليتر المازوت الحر المنتج محلياً من 0.55 إلى 0.75 دولار في 16 حزيران، أي بنسبة 36.4 بالمئة، فضلاً عن توقف تزويد بعض شركات النقل بمخصصاتها من المازوت المدعوم، ما اضطرها إلى شراء الوقود بالسعر الحر. وانعكس ذلك على أجور عدد من خطوط النقل؛ إذ ارتفعت أجرة الرحلة بين القامشلي والحسكة، على سبيل المثال، من 15 ألفاً إلى 30 ألف ليرة. وفي المقابل، أظهرت بيانات المسح أن متوسط سعر الوقود المدعوم للسيارات في المحافظة بقي عند نحو 7760 ليرة لليتر، ما يعكس اتساع الفجوة في تكاليف الوقود بين قناتي التوزيع المدعومة والحرة.

4.1.2. مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى

سجّلت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى ارتفاعاً شهرياً بنسبة 3.4 بالمئة على مستوى سوريا خلال حزيران 2026، متجاوزة معدل التضخم العام البالغ 0.8 بالمئة. إلا أن هذا المتوسط يخفي تفاوتاً مكانياً حاداً؛ إذ بلغ تضخم المجموعة في الحسكة 50.5 بالمئة، في حين سجلت معظم المحافظات الأخرى ارتفاعات محدودة أو تراجعاً في الأسعار. وتركزت الزيادة في الحسكة في أسعار الكهرباء والمازوت والمياه المشتراة للشرب، إلى جانب ارتفاع الإيجارات وأسعار بعض مواد البناء.

وجاء ارتفاع أسعار الكهرباء عقب تطبيق مديريات الكهرباء في الحسكة، مطلع حزيران، تعرفة جديدة استندت إلى الأسعار الصادرة عن وزارة الطاقة في الحكومة الانتقالية. وبموجب التعرفة الجديدة، ارتفعت كلفة باقة الاستهلاك المنزلي البالغة 300 كيلوواط ساعي لكل شهرين من 105 آلاف إلى 180 ألف ليرة، أي بنسبة 71.4 بالمئة. كما حُددت كلفة باقة 750 كيلوواط ساعي بنحو 810 آلاف ليرة، بما يعادل 1080 ليرة للكيلوواط الساعي، بينما بلغت تعرفة الاستهلاك التجاري 1400 ليرة للكيلوواط من الكهرباء المقننة و1700 ليرة لبقية الاستهلاك التجاري (هيئة الطاقة ومديريات الكهرباء في إقليم الجزيرة، حزيران 2026).

وتزامن ذلك مع رفع سعر مازوت السوق الحرة من 0.55 إلى 0.75 دولار لليتر، أي بنسبة 36.4 بالمئة، عقب الاجتماع الذي عُقد في 15 حزيران بين محافظة الحسكة والشركة السورية للمحروقات ووفد محروقات الإدارة الذاتية. ويتسق هذا التعديل مع الارتفاع الذي رصده المسح في سعر المازوت في السوق السوداء، والبالغ 42.3 بالمئة. وجاءت الزيادة استكمالاً لإعادة هيكلة أسعار المازوت التي بدأت في أيار؛ إذ ارتفع سعر المازوت الزراعي من نحو 0.10 إلى 0.25 دولار لليتر، ومازوت المؤسسات من 0.24 إلى 0.55

دولار، فيما حُدد سعر المازوت الصناعي والمازوت المخصص للأفران السياحية عند 0.55 دولار لليتر. وفي المقابل، بقي سعر المازوت الخدمي المخصص للأفران العامة والمولدات عند 125 ليرة لليتر. وتعكس هذه الفروق توجهاً نحو حصر الدعم في بعض الخدمات العامة، مقابل تحميل الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية حصة أكبر من كلفة الوقود (الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، 3 أيار 2026؛ محافظة الحسكة والشركة السورية للمحروقات، 15 حزيران 2026).

وشهدت تعرفة مياه الشرب في ريف حلب خلال حزيران انتقالاً من تسعير محلي متفاوت إلى تعرفة شهرية موحّدة، بعد تحديد الاشتراك المنزلي بمبلغ 50 ألف ليرة شهرياً. وبافتراض استهلاك الأسرة المرجعية نحو 15 متراً مكعباً شهرياً، ارتفع السعر الضمني للمتر المكعب من نحو 1923 ليرة في أيار إلى 3333 ليرة في حزيران، أي بنسبة 73.3 بالمئة. أظهر القرار استمرار الفجوة الأوسع بين نظم تسعير المياه في سوريا. فقد بلغت كلفة الاستهلاك المفترض نفسه نحو 330 ليرة شهرياً وفق نظام الشرائح في مدينة حلب، و 10 آلاف ليرة في الحسكة والقامشلي، ونحو 18742 ليرة في مناطق حكومة الإنقاذ سابقاً، مقابل 50 ألف ليرة في ريف حلب. وبذلك، أصبحت كلفة المياه في ريف حلب تعادل خمسة أضعاف كلفتها في الحسكة والقامشلي، ونحو 2.7 ضعف الكلفة في مناطق حكومة الإنقاذ سابقاً، وأكثر من 151 ضعف الكلفة وفق نظام الشرائح في مدينة حلب. ويعكس هذا التفاوت تشظي إدارة قطاع المياه وتعدد نظم التسعير والجباية والعملات المستخدمة، وغياب إطار موحد يربط التعرفة بكمية المياه الواصلة إلى الأسرة ودخلها وانتظام الخدمة وجودتها (المركز السوري لبحوث السياسات، مسح أسعار المستهلك، أيار–حزيران 2026؛ الشركة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في حلب، التعميم رقم 2235/د، 24 حزيران 2026).

4.1.3. مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية.

انخفض الرقم القياسي لمجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 3.2 بالمئة في حزيران 2026 مقارنة بأيار، في مقابل ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بنسبة 0.8 بالمئة. وشمل الانخفاض معظم المحافظات، وكان أشدّه في حلب وريف دمشق، بنسبة 7.1 و 6.7 بالمئة على التوالي، تليهما حماة بنسبة 5.2 بالمئة، والسويداء بنسبة 4.2 بالمئة، ودرعا بنسبة 3.6 بالمئة، ثم طرطوس ودير الزور بنسبة 3.4 و3.3 بالمئة على التوالي. وكانت الحسكة المحافظة الوحيدة التي ارتفعت فيها أسعار المجموعة، بنسبة 2.5 بالمئة، بينما اقتصر التراجع في حمص والقنيطرة والرقة على نسب محدودة. وعلى الرغم من هذا الانخفاض الشهري، ظل الرقم القياسي للمجموعة مرتفعاً، إذ بلغ 690 نقطة على مستوى سوريا وفق سنة الأساس 2021، وتراوح بين 683 نقطة في طرطوس و831 نقطة في دير الزور. ويشير ذلك إلى أن التراجع المسجل خلال حزيران لم يعوّض الارتفاعات المتراكمة في أسعار الغذاء منذ سنة الأساس، كما يكشف استمرار التفاوت بين المحافظات في مستويات الأسعار ومساراتها التراكمية. لكن الانخفاض الغذائي في حزيران ينبغي قراءته بحذر، لأنه ارتبط بدرجة كبيرة بوفرة موسمية في الخضروات، لا بتحسن بنيوي في قدرة الأسر على الوصول إلى الغذاء. كما أن أسعار الغذاء بقيت أعلى بكثير من مستويات العام السابق، وأن أي عودة لارتفاع تكاليف النقل أو الطاقة أو تراجع المعروض الزراعي قد تعكس هذا الانخفاض سريعاً في الأشهر اللاحقة.

وجاء الجزء الأكبر من الانخفاض من مجموعة البقول والخضار، التي تراجع رقمها القياسي بنسبة 19.5 بالمئة على مستوى سوريا، وسجلت انخفاضاً في جميع المحافظات. وبلغ التراجع أقصاه في درعا بنسبة 33.2 بالمئة، تليها ريف دمشق بنسبة 27.3 بالمئة، وحلب بنسبة 24.5 بالمئة، ودير الزور بنسبة 23.2 بالمئة، ودمشق بنسبة 22.5 بالمئة. وارتبط ذلك بزيادة العرض الموسمي من الخضار؛ إذ انخفض متوسط سعر كيلوغرام البطيخ الأحمر من 6254 إلى 3765 ليرة، بنسبة تقارب 39.8 بالمئة، وسعر البندورة من 9865 إلى 6806 ليرات، بنسبة 31 بالمئة، والخيار من 10349 إلى 7053 ليرة، بنسبة 31.9 بالمئة. كما تراجع سعر البطاطا بنحو 11 بالمئة، والثوم بنسبة 8.3 بالمئة، والباذنجان بنسبة 5.4 بالمئة. وامتد الاتجاه نفسه، وإن بدرجة أقل، إلى الفواكه، التي انخفض رقمها القياسي بنسبة 3.7 بالمئة، مدفوعاً بتراجع سعر الموز بنحو 10.4 بالمئة والبرتقال بنسبة 3.4 بالمئة، رغم ارتفاع أسعار التفاح والعنب والليمون. وبذلك، كانت الخضار والفواكه الطازجة العامل الرئيس وراء انخفاض أسعار الغذاء خلال الشهر. غير أن الطابع الموسمي لهذا التراجع، وتركيزه في عدد محدود من الأصناف الطازجة، يعنيان أنه لا يعكس انخفاضاً عاماً ومستداماً في كلفة الغذاء، ولا يبددان الضغوط السعرية المتراكمة على الأسر.

في المقابل، حدّت الزيادات المسجلة في أسعار الخبز والحبوب والأسماك وبعض المنتجات الحيوانية من الانخفاض العام في أسعار الغذاء. فقد ارتفع الرقم القياسي للخبز والحبوب بنسبة 1.1 بالمئة على مستوى سوريا، بالتزامن مع ارتفاع متوسط سعر كيلوغرام خبز الفرن الموحد من 4061 إلى 4133 ليرة، والخبز السياحي من 9886 إلى 10055 ليرة، والمعكرونة من 14115 إلى 14572 ليرة. وكان الارتفاع أشد في الحسكة، حيث زاد الرقم القياسي للخبز والحبوب بنسبة 17.5 بالمئة؛ فقد ارتفع سعر خبز الفرن الموحد من 3100 إلى 3867 ليرة للكيلوغرام، أي بنسبة 24.7 بالمئة، والخبز السياحي من 6467 إلى 8800 ليرة، بنسبة 36.1 بالمئة. وفي الوقت نفسه، استقر الرقم القياسي للبن والجبن والبيض إجمالاً، رغم تفاوت حركة مكوناته؛ إذ ارتفعت أسعار الحليب والجبن الأبيض، في حين انخفضت أسعار البيض. أما اللحوم، فتراجع رقمها القياسي بنسبة محدودة بلغت 0.3 بالمئة، إذ عوّض ارتفاع سعر لحم الغنم جانباً كبيراً من انخفاض أسعار لحوم البقر والدجاج.

4.2. التضخم الشهري بحسب المحافظات

سجّل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في سوريا ارتفاعاً شهرياً بنسبة 0.8 بالمئة في حزيران 2026 مقارنة بأيار. غير أن هذا المعدل أخفى تفاوتاً جغرافياً حاداً بين المحافظات، إذ ارتفعت الأسعار في تسع محافظات، في حين انخفضت في خمس أخرى. وباستثناء الحسكة، تراوحت معدلات التضخم الشهري بين انكماش بنسبة 1.8 بالمئة في دير الزور، وارتفاع بنسبة 4.3 بالمئة في اللاذقية. ويعكس هذا التباين اختلاف أثر الانخفاض الموسمي في أسعار الخضار والفواكه بين الأسواق المحلية، في مقابل تفاوت الضغوط الناجمة عن تكاليف السكن والطاقة والنقل والخدمات.

سجّلت اللاذقية أعلى معدل تضخم شهري بعد الحسكة، إذ بلغ 4.3 بالمئة، تلتها دمشق بنسبة 4.0 بالمئة، ثم حمص بنسبة 2.3 بالمئة ودرعا بنسبة 1.7 بالمئة. في المقابل، كان ارتفاع الأسعار أكثر محدودية في حلب وإدلب، عند 0.6 و0.2 بالمئة على التوالي. وارتبط التضخم في دمشق باستمرار الضغوط السعرية في الإيجارات والنقل وبعض الخدمات والسلع غير الغذائية.

الشكل (2): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك بحسب المحافظات في سوريا خلال شهر حزيران 2026 (بالنسب المئوية)

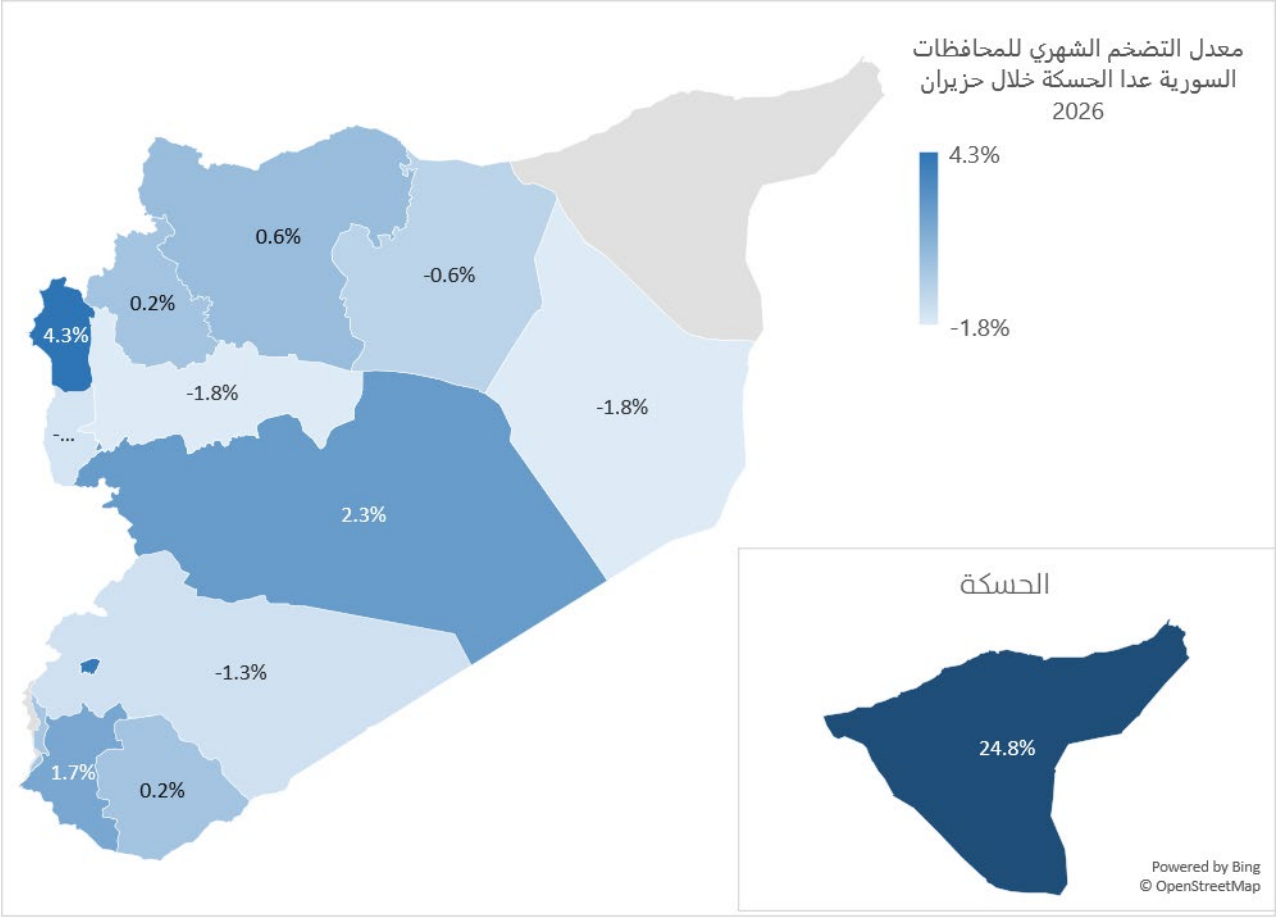

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

وفي الاتجاه المقابل، انخفض المستوى العام للأسعار بنسبة 1.8 بالمئة في دير الزور، وبنسبة 1.8 بالمئة في حماة، و1.5 بالمئة في طرطوس، و1.3 بالمئة في ريف دمشق، و0.6 بالمئة في الرقة. أما السويداء والقنيطرة، فاقتربتا من الاستقرار، مسجلتين ارتفاعاً محدوداً بنسبة 0.2 و0.1 بالمئة على التوالي. ويُعزى هذا الانكماش بصورة رئيسة إلى تراجع أسعار الأغذية الموسمية، ولا سيما الخضار والفواكه، التي حدّت من أثر الزيادات المسجلة في بعض المجموعات الأخرى.

أما الحسكة، فمثّلت حالة استثنائية؛ إذ بلغ معدل التضخم الشهري فيها 24.8 بالمئة، مدفوعاً بصدمة سعرية ارتبطت أساساً بإعادة تسعير الكهرباء والوقود والخبز، وما ترتب عليها من ارتفاع تكاليف النقل والإنتاج والخدمات. وبذلك، اتخذت الأسعار في المحافظة مساراً منفصلاً عن الاتجاه السائد في بقية المحافظات، حيث حدّ الانخفاض الموسمي في أسعار الأغذية من معدل التضخم العام.

5. التباين السعري بين المحافظات

تكشف نتائج تحليل التفاوت السعري[7] خلال حزيران 2026 عن تباينات جغرافية واسعة في أسعار السلع والخدمات بين المحافظات السورية. فقد تراوح المتوسط الحسابي غير الموزون لمعاملات اختلاف السلع والخدمات المكوّنة للمجموعات الرئيسية بين 0.332 في مجموعة الاتصالات و 0.745 في مجموعة النقل.

وسجلت مجموعة النقل أعلى متوسط لمعاملات اختلاف مكوناتها، إذ بلغ 0.745، بما يعكس التفاوت الواسع في أسعار الوقود وأجور خدمات النقل. فقد تراوحت أجرة سيارة الأجرة لمسافة ثلاثة كيلومترات بين 14.5 ألف ليرة في طرطوس و 50 ألف ليرة في القنيطرة، في حين تراوحت أجرة السرفيس داخل المدينة بين ألفي ليرة في دير الزور و 6.3 آلاف ليرة في ريف حلب. كما بلغت أجرة النقل بين المدن 523 ليرة للكيلومتر في الحسكة، مقابل 278 ليرة في دير الزور.

وجاءت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى في المرتبة الثانية، بمتوسط غير موزون لمعاملات اختلاف مكوناتها بلغ 0.742. وبرز التفاوت بصورة خاصة في الإيجارات وأسعار المياه ومصادر الطاقة؛ إذ بلغ متوسط الإيجار الشهري نحو 8.63 ملايين ليرة في دمشق، مقابل 900 ألف ليرة في السويداء ونحو 1.68 مليون ليرة في الحسكة. وتراوح سعر المياه المشتراة للشرب بين نحو 17.5 ألف ليرة للمتر المكعب في الرقة و 136.7 ألف ليرة في دمشق. أما تعرفة المياه المقدمة عبر الشبكة العامة، فبقيت عند 39 ليرة للمتر المكعب في معظم المحافظات، بينما بلغت نحو 1.8 ألف ليرة في مدينة حلب و 3.5 آلاف ليرة في ريف حلب. وظهر تفاوت أنظمة الدعم بوضوح في سعر المازوت المدعوم، الذي بلغ نحو 12 ألف ليرة لليتر في معظم المحافظات، مقابل 1,190 ليرة في الحسكة. وتعكس هذه الفروق تعدد أنظمة التسعير والدعم وتقديم الخدمات العامة، إلى جانب تفاوت الطلب على السكن وكلفة الحصول على بدائل خاصة للمياه والطاقة.

وسجلت مجموعة الترويح والثقافة متوسطاً لمعاملات اختلاف مكوناتها بلغ 0.598، مع تفاوت ملحوظ في أسعار الأجهزة الإلكترونية وبعض السلع واللوازم الثقافية. فقد تراوح سعر شاشة التلفاز بين 1.15 مليون ليرة في دير الزور و 1.85 مليون ليرة في دمشق. وبلغ متوسط معاملات اختلاف مكونات مجموعة الصحة 0.543، وسط فروق واسعة في أسعار الخدمات الطبية؛ إذ تراوحت أجرة معاينة الطبيب العام بين 25 ألف ليرة في دير الزور و 88.6 ألف ليرة في إدلب، وأجرة الطبيب المختص بين 47.5 ألف ليرة في اللاذقية و 183.3 ألف ليرة في دمشق. كذلك تراوحت كلفة الإقامة لليلة واحدة في مستشفى خاص بين 150 ألف ليرة في دير الزور و 1.5 مليون ليرة في درعا.

وبلغ المتوسط الحسابي غير الموزون لمعاملات اختلاف مكونات مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية 0.502، ما يشير إلى تفاوت نسبي ملحوظ في أسعار عناصرها بين المحافظات. وتظهر الأمثلة

[7] حُسب معامل الاختلاف لكل سلعة أو خدمة بقسمة الانحراف المعياري لأسعارها المُعيَّرة بين المحافظات على متوسطها الحسابي. وتشير القيم الأقرب إلى الصفر إلى تقارب الأسعار وانخفاض التباين النسبي بين المحافظات، بينما تدل القيم الأعلى والأقرب إلى الواحد على اتساع التباين؛ فالقيمة 1 تعني أن الانحراف المعياري يعادل المتوسط الحسابي. ويمكن أن يتجاوز معامل الاختلاف الواحد، ولذلك لا يمثل الواحد حداً أقصى للمؤشر. أما القيمة المعروضة لكل مجموعة رئيسة، فتمثل المتوسط الحسابي غير الموزون لمعاملات اختلاف مكوناتها، وليست معامل اختلاف محسوباً مباشرةً للمجموعة.

المتاحة اتساع الفروق بصورة خاصة في أسعار اللحوم والفواكه والمنتجات الزراعية المحلية؛ إذ تراوح سعر كيلوغرام لحم الغنم بين نحو 155 ألف ليرة في القنيطرة و 328 ألف ليرة في دمشق، بينما تراوح سعر كيلوغرام العنب بين 7.5 آلاف ليرة في دير الزور و 37.3 ألف ليرة في حمص. وترتبط هذه الفروق بتباعد مناطق الإنتاج والاستهلاك، والموسمية، وتكاليف النقل والتخزين. وفي المقابل، أظهرت أسعار الخبز الموحد تقارباً نسبياً أكبر بفعل التسعير الإداري.

الشكل (3): المتوسطات الحسابية غير الموزونة لمعاملات اختلاف أسعار السلع والخدمات بحسب مجموعات الاستهلاك الرئيسية خلال حزيران 2026

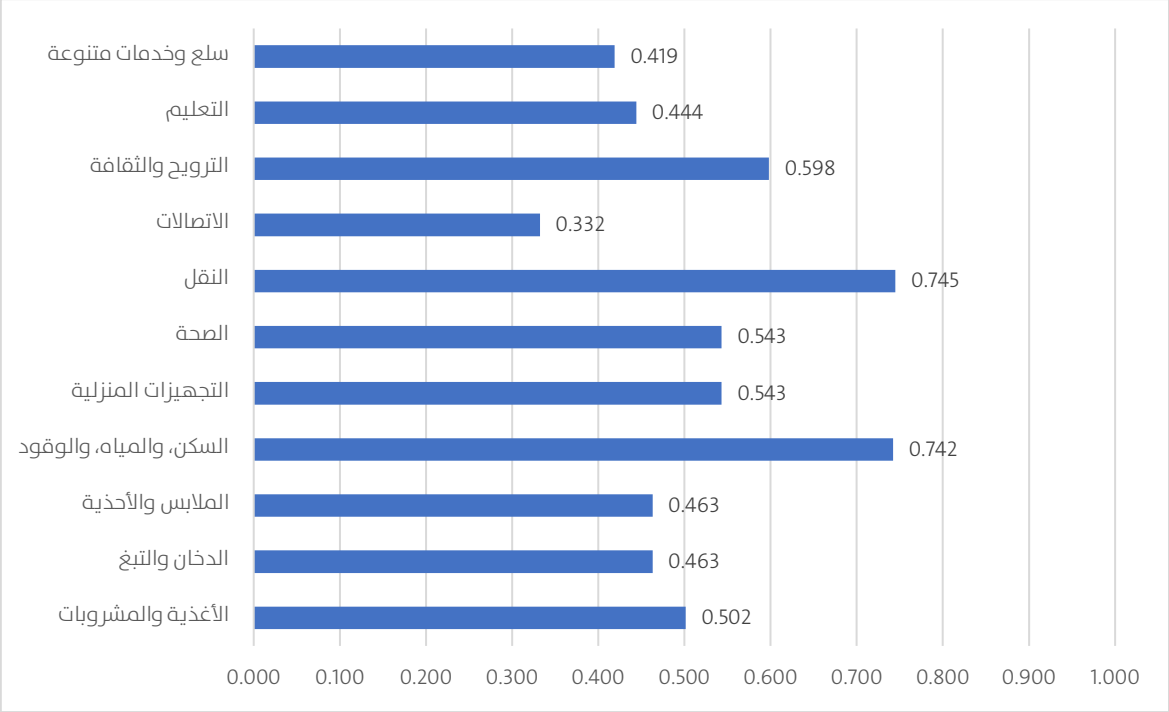

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

وبلغ المتوسط غير الموزون لمعاملات اختلاف مكونات مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للبيوت 0.543، مقابل 0.463 لكل من مجموعتي الملابس والأحذية، والدخان والتبغ. وبرز التفاوت في مجموعة الملابس والأحذية في عدد من السلع؛ إذ تراوح سعر حذاء الجلد الطبيعي الرجالي بين 175 ألف ليرة في القنيطرة و 927 ألف ليرة في الحسكة، بينما تراوح سعر البنطلون الرجالي المستورد بين نحو 123 ألف ليرة في دير الزور و533 ألف ليرة في دمشق.

وسجلت مجموعة التعليم متوسطاً غير موزون لمعاملات اختلاف مكوناتها بلغ 0.444، مع فروق واضحة في رسوم المدارس الخاصة وكلفة الدروس الخصوصية، مقابل تقارب نسبي أكبر في الرسوم الجامعية المحددة مركزياً. فقد تراوحت الرسوم السنوية للمرحلة الثانوية في المدارس الخاصة بين نحو 3.25 ملايين ليرة في القنيطرة و 16.13 مليون ليرة في مدينة حلب، بينما تراوحت كلفة جلسة الدرس الخصوصي بين 25.2 ألف ليرة في دير الزور و 116.7 ألف ليرة في دمشق.

كما بلغ المتوسط غير الموزون لمعاملات اختلاف مكونات مجموعة السلع والخدمات المتنوعة 0.419. في المقابل، سجلت مجموعة الاتصالات أدنى متوسط بين المجموعات الرئيسية، وبلغ 0.332، بما يشير إلى أن

مكوناتها كانت، في المتوسط، الأقل تفاوتاً نسبياً بين المحافظات. ويمكن ربط هذا التقارب بمركزية تسعير خدمات المكالمات والبطاقات، في حين استمر التفاوت في أسعار أجهزة الهاتف المحمول تبعاً لاختلاف المواصفات والماركات وبلد المنشأ وظروف التوريد.

6. المساهمة في التضخم

تكشف نتائج حزيران 2026 عن مسارين متباينين للتضخم بين الحسكة وبقية المناطق السورية. فقد بلغ التضخم الشهري في سوريا عدا الحسكة نحو 0.3 بالمئة، مقابل 24.8 بالمئة في الحسكة. ولا يعكس المعدل المنخفض خارج الحسكة استقراراً عاماً للأسعار، بل جاء نتيجة تعادل بين مساهمات تضخمية موجبة وأخرى سالبة. أما في الحسكة، فقد اتجهت معظم المجموعات نحو رفع الرقم القياسي، مع تركز الضغوط في السكن والطاقة والنقل. ويؤكد هذا الانقسام أن التضخم في حزيران لم يكن ظاهرة وطنية موحدة، بل نتاج تفاعل بين سياسات سعرية محلية وموسمية الغذاء وتكاليف الطاقة. ففي بقية المحافظات، خفضت الأغذية جزءاً من أثر ارتفاع السكن والطاقة والنقل، أما في الحسكة فقد طغت صدمة الكهرباء والمازوت على أي أثر معاكس، ما أنتج تضخماً محلياً حاداً.

الشكل (4): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري في سوريا عدا الحسكة خلال حزيران 2026 (نقطة مئوية)

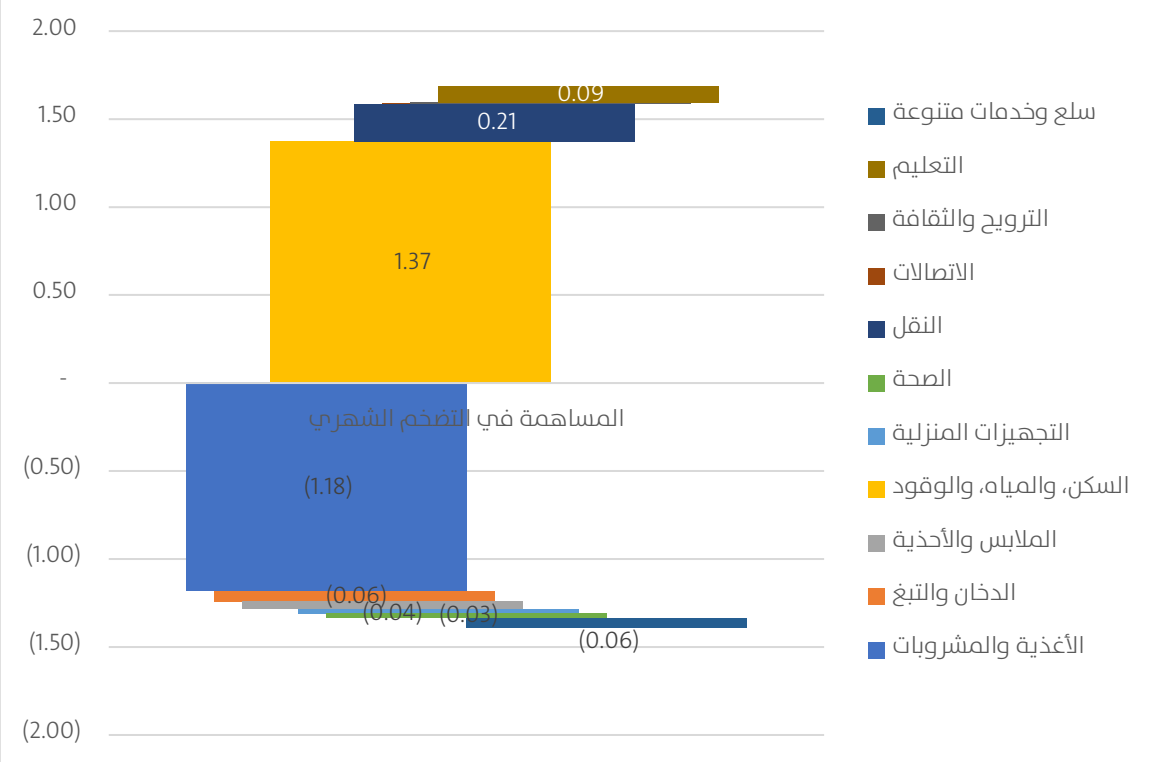

ملاحظة: تعبّر المساهمة بالنقاط المئوية عن مقدار ما أضافته كل مجموعة إلى معدل التضخم الكلي أو خفضته منه؛ ولذلك تساوي محصلة المساهمات الموجبة والسالبة تقريباً معدل التضخم الشهري

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

على مستوى سوريا عدا الحسكة، أسهمت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنحو 1.37 نقطة مئوية في التضخم الشهري، وشكلت بذلك المحرك الرئيس لارتفاع الأسعار. وجاءت

بعدها مجموعة النقل بمساهمة بلغت 0.21 نقطة، ثم التعليم بنحو 0.09 نقطة. غير أن هذه الارتفاعات قوبلت أساساً بانخفاض مجموعة الأغذية والمشروبات، التي خفضت المعدل بنحو 1.18 نقطة مئوية، إضافة إلى مساهمات سالبة محدودة لكل من الدخان والتبغ والسلع والخدمات المتنوعة، بنحو 0.06 نقطة لكل منهما، والملابس والأحذية بنحو 0.04 نقطة، والصحة بنحو 0.03 نقطة. وتفسر هذه المساهمات المتعاكسة اقتصار صافي التضخم على نحو 0.3 بالمئة.[8]

أما في الحسكة، فقد أسهمت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنحو 20.54 نقطة مئوية من معدل التضخم الشهري البالغ 24.8 بالمئة. وبلغت مساهمة النقل 2.88 نقطة، والأغذية والمشروبات 0.87 نقطة، والملابس والأحذية 0.18 نقطة. كما سجلت السلع والخدمات المتنوعة مساهمة قدرها 0.10 نقطة، والدخان والتبغ 0.07 نقطة والصحة 0.08 نقطة، والتعليم 0.06 نقطة. ولم تسجل سوى التجهيزات المنزلية مساهمة سالبة محدودة بلغت 0.02 نقطة. وتوضح المقارنة أن السكن والطاقة شكّلا مصدر الضغط الأساسي في المنطقتين، إلا أن انخفاض الغذاء عادل جانباً كبيراً من الارتفاعات خارج الحسكة، بينما انتقلت صدمة الطاقة في الحسكة إلى الرقم القياسي دون أثر انكماشي مقابل يُذكر.

الشكل (5): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري (M-o-M) لمناطق الإدارة الذاتية (الحسكة) لشهر حزيران 2026 (نقطة مئوية)

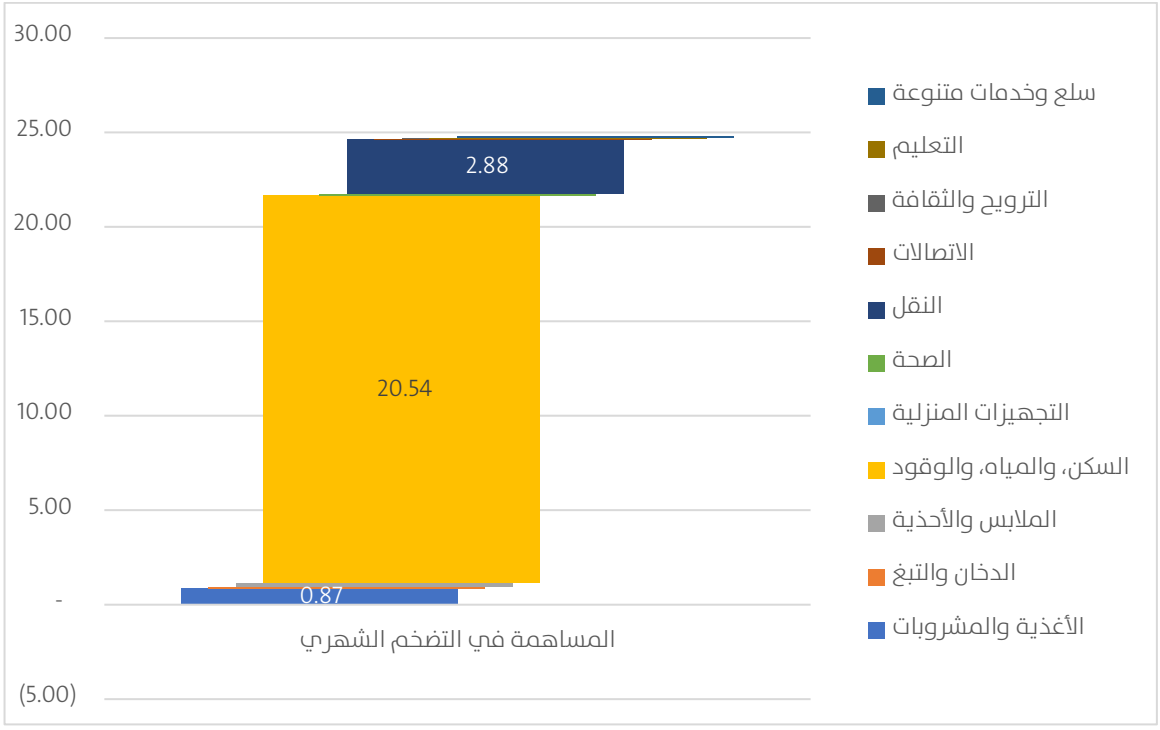

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

[8] تُقاس مساهمة كل مجموعة رئيسة في التضخم الشهري بالنقاط المئوية، من خلال تطبيق وزنها الترجيحي على معدل التغير الشهري في رقمها القياسي. وتُحسب حصتها النسبية من التضخم بقسمة هذه المساهمة على معدل التضخم العام.

7. التغيرات في أسعار الصرف

واصل سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار تقلبه خلال حزيران 2026. فقد ارتفع سعر الدولار في السوق الموازية من نحو 13981 ليرة في مطلع الشهر إلى أعلى مستوى له عند 14564 ليرة في 11 و 12 حزيران، قبل أن يتجه إلى الانخفاض خلال النصف الثاني من الشهر، ولا سيما في أسبوعه الأخير، ليبلغ أدنى مستوياته عند 12854 ليرة في 28 حزيران. ثم عاد إلى الارتفاع ليصل إلى نحو 13268 ليرة في نهاية الشهر. وبذلك، انخفض سعر الدولار بين بداية حزيران ونهايته بنحو 5.1 بالمئة، بما يعادل تحسناً في قيمة الليرة بنحو 5.4 بالمئة.

وعلى الرغم من تحسن قيمة الليرة في نهاية الشهر، بقي المتوسط الشهري لسعر الدولار أعلى من مستواه في أيار؛ إذ بلغ متوسطه في السوق الموازية نحو 14001 ليرة خلال حزيران، مقابل 13630 ليرة في الشهر السابق، أي بزيادة تقارب 2.7 بالمئة. ويعني ذلك أن التحسن المسجل في الأسبوع الأخير لم يكن كافياً لعكس الاتجاه العام على مستوى المتوسط الشهري. كما أن عودة سعر الدولار إلى الارتفاع بعد بلوغه أدنى مستوياته في 28 حزيران تشير إلى أن التحسن كان مؤقتاً، وربما تأثر بعوامل تدخلية ومضاربية قصيرة الأجل، من دون مؤشرات كافية على حدوث تغير مستدام في العوامل الاقتصادية والنقدية الأساسية المحددة لسعر الصرف. وفي المقابل، عدّل مصرف سوريا المركزي سعر صرف الدولار المعتمد في نشرتي الحوالات والصرافة والسوق الرسمية على ثلاث مراحل، بعدما أبقاه عند 11350 ليرة حتى 23 حزيران. فقد رفعه إلى 11650 ليرة في 24 حزيران، ثم إلى 11950 ليرة في 25 حزيران، وأخيراً إلى 12250 ليرة ابتداءً من 28 حزيران. وبذلك، ارتفع السعر الرسمي في نهاية الشهر بنحو 7.9 بالمئة مقارنة بالمستوى المعتمد خلال أيار ومعظم حزيران.

أما الليرة التركية، فقد واصلت تراجعها التدريجي أمام الدولار خلال حزيران، مع تقلبات واضحة في الأيام الأخيرة من الشهر. فقد ارتفع سعر الدولار من نحو 46.3 ليرة تركية في مطلع الشهر إلى قرابة 47 ليرة في نهايته، ما يعني انخفاض قيمة الليرة التركية بنحو 1.6 بالمئة. وبقي الاتجاه العام لسعر الدولار تصاعدياً، رغم التحسن المؤقت والحاد الذي سجلته الليرة التركية في 25 حزيران.

الشكل (6): تغيرات سعر صرف الليرة السورية والليرة التركية أمام الدولار الأمريكي خلال حزيران 2026

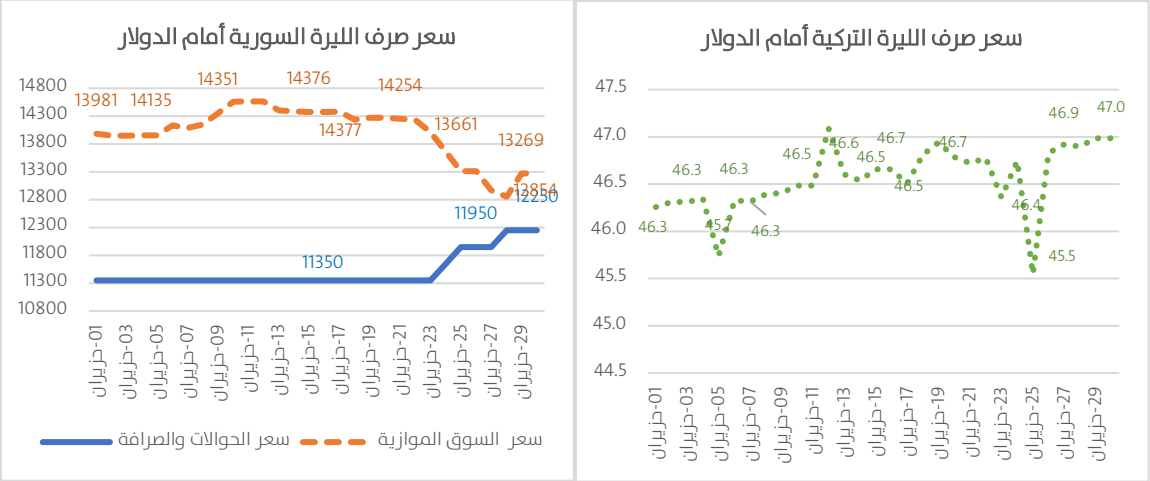

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

8. الأجور في سوريا

أظهرت نتائج المسح الشهري لأسعار المستهلك في حزيران 2026 تفاوتاً كبيراً في الأجور الاسمية بين القطاعات والفئات الوظيفية ومناطق السيطرة السابقة. فقد بلغ متوسط الأجر الشهري للموظف الجامعي في القطاع العام نحو 1.514 مليون ليرة سورية على مستوى سوريا، مقابل نحو 1.300 مليون ليرة للموظف من مستوى التعليم الأساسي. إلا أن هذه المتوسطات العامة تحجب فروقاً إقليمية واضحة، ترتبط باستمرار نظم أجرية مختلفة تشكلت خلال سنوات تعدد السلطات والأطر الإدارية والقانونية.

بلغ متوسط أجر الموظف الجامعي في مناطق النظام سابقاً نحو 1.403 مليون ليرة شهرياً، بعد الزيادة العامة البالغة 50 بالمئة التي أقرها المرسوم رقم 67 لعام 2026. وارتفع إلى نحو 2.366 مليون ليرة في مناطق الحكومة المؤقتة وحكومة الإنقاذ سابقاً، في حين انخفض إلى نحو 1.060 مليون ليرة في مناطق الإدارة الذاتية بمحافظة الحسكة. وبذلك تجاوز الأجر في مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً نظيره في مناطق النظام سابقاً بنحو 68.7 بالمئة، وبلغ أكثر من ضعفي مستواه في الحسكة. وبما أن المقارنة تتناول موظفين من المستوى التعليمي نفسه، فلا يمكن تفسير هذه الفجوة باختلاف المؤهل، بل تعود أساساً إلى تباين نظم تحديد الأجور ومصادر التمويل والترتيبات المؤسسية بين المناطق. ومع ذلك، قد تتأثر القيم المرصودة أيضاً بالدرجة الوظيفية والأقدمية والخبرة وطبيعة المسؤوليات، وهي خصائص لا يوفر المسح معلومات تفصيلية عنها. وتصبح هذه الفجوة أكثر خطورة في المحافظات التي شهدت صدمات أسعار محلية حادة، مثل الحسكة في حزيران. فالأجر الاسمي نفسه يفقد قدرة شرائية مختلفة بحسب المحافظة، لأن كلفة الكهرباء والنقل والمياه والإيجارات لا ترتفع بالوتيرة نفسها في كل المناطق. لذلك، فإن تقييم كفاية الأجور يحتاج إلى ربطها بخطوط الفقر المحلية وبالصدمات السعرية الخاصة بكل محافظة، لا بالاكتفاء بالمتوسط الوطني.

وسُجل تفاوت مماثل، وإن كان أقل حدة، في أجور الموظفين من مستوى التعليم الأساسي. فقد بلغ متوسط الأجر نحو 1.289 مليون ليرة في مناطق الليرة السورية (النظام سابقاً)، و1.525 مليون ليرة في مناطق الليرة التركية (المؤقتة والإنقاذ سابقاً)، مقابل 1.040 مليون ليرة في الحسكة (الإدارة الذاتية)، ليصل المتوسط السوري إلى نحو 1.300 مليون ليرة. كما ظلت الفروق بين أجور الموظفين الجامعيين وموظفي التعليم الأساسي محدودة نسبياً في معظم المناطق، بما يعكس استمرار انضغاط سلم الأجور وعدم اتساع الفوارق بما يتناسب مع اختلاف المؤهلات والمهارات والمسؤوليات.

في المقابل، بلغ متوسط الأجر الشهري المرصود للدكتور الجامعي في القطاع العام نحو 10.986 ملايين ليرة على مستوى سوريا، أي ما يعادل نحو 7.3 أمثال أجر الموظف الجامعي في القطاع نفسه. وبلغ الأجر في مناطق الحكومة الانتقالية (الليرة السورية والليرة التركية)، نحو 11.593 مليون ليرة، بينما لم يتجاوز 3.090 ملايين ليرة في الحسكة، أي 26.7 بالمئة فقط من مستواه في مناطق الحكومة الانتقالية. ويبين ذلك أن التفاوت لا يقتصر على الفروق بين المناطق، بل يمتد إلى داخل القطاع العام نفسه، ولا سيما بين الوظائف الاعتيادية وبعض الفئات التخصصية، مثل أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات.

وتعكس هذه النتائج مسارين متوازيين اتبعتهما سياسة الأجور العامة خلال عام 2026: زيادة عامة شملت قاعدة واسعة من العاملين، وزيادات وتعويضات نوعية استفادت منها فئات تخصصية وإدارية محددة. وبينما حسّنت الزيادة العامة الأجور الاسمية للموظفين، بقيت أجور الموظفين الجامعيين وموظفي التعليم الأساسي متقاربة، في حين ارتفعت أجور بعض الفئات التخصصية إلى عدة أمثالها. وأسهم ذلك في تكوين هيكل شديد التفاوت داخل القطاع العام، أصبح فيه الأجر مرتبطاً بالمؤهل والموقع الوظيفي والجهة ونظام التعويضات، فضلاً عن المنطقة والإطار المؤسسي المطبق فيها.

الجدول (3): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر حزيران 2026 (بالليرة السورية)

	مناطق الحكومة الانتقالية (الليرة السورية)	مناطق الحكومة الانتقالية (الليرة التركية)	مناطق الإدارة الذاتية (الحسكة)	سوريا
أ- العاملين في القطاع العام				
أجور الموظف (دكتور جامعي)	11593000	11592990	3090000	10985641
أجور الموظف (جامعي)	1402500	2365554	1060000	1514185
أجور الموظف (تعليم أساسي)	1288500	1525268	1040000	1299690
ب- العاملين في القطاع الخاص				
أجور مدير شركة	11595920	7783432	11005566	11252405
أجور العامل في محل تجاري	3028742	2324944	2497417	2938336
ج- العاملين في القطاع المدني				
أجور الموظف (جامعي)	6260940	5015535	6349365	6092243

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

وفي القطاع الخاص، بلغ متوسط الأجر الشهري لمدير الشركة نحو 11.252 مليون ليرة على مستوى سوريا، مقابل 2.938 مليون ليرة للعامل في محل تجاري، أي إن أجر المدير عادل نحو 3.8 أمثال أجر العامل. وبلغ متوسط أجر مدير الشركة 11.596 مليون ليرة في مناطق النظام سابقاً، و 11.006 مليون ليرة في الحسكة، بينما انخفض إلى 7.783 ملايين ليرة في مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً. أما أجر العامل في محل تجاري، فبلغ نحو 3.029 ملايين ليرة في مناطق النظام سابقاً، و 2.497 مليون ليرة في الحسكة، و 2.325 مليون ليرة في مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً.

وتكشف هذه المستويات عن فجوة واضحة بين الإدارة العليا والعمال داخل القطاع الخاص. فقد عادل أجر مدير الشركة نحو 3.8 أمثال أجر العامل في محل تجاري في مناطق النظام سابقاً، وارتفعت النسبة إلى 4.4 أمثال في الحسكة، في حين بلغت نحو 3.3 أمثال في مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً. وقد يرتبط ذلك باختلاف المؤهلات والمسؤوليات وأحجام المنشآت وطبيعة النشاط الاقتصادي والطلب على العمل. كما أن أجور القطاع الخاص تتحدد ضمن سياق تعاقدي وسوقي يختلف عن القطاع العام، ولا تخضع مباشرة لمراسيم الأجور والتعويضات المطبقة على العاملين في الجهات العامة.

أما في القطاع المدني، الذي يشمل في بيانات المسح منظمات المجتمع المدني والجهات غير الحكومية والتنموية، فقد بلغ متوسط الأجر الشهري للموظف الجامعي نحو 6.092 ملايين ليرة على مستوى سوريا. وسُجل أعلى متوسط في الحسكة بنحو 6.349 ملايين ليرة، تلتها مناطق النظام سابقاً بنحو 6.261

ملايين، ثم مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً بنحو 5.016 ملايين ليرة. ويشير التقارب النسبي بين هذه المستويات إلى أن التفاوت الإقليمي في القطاع المدني كان أقل حدة منه في القطاع العام.

وعلى مستوى سوريا، بلغ أجر الموظف الجامعي في القطاع المدني نحو أربعة أمثال أجر نظيره في القطاع العام، و 2.1 مثل أجر العامل في محل تجاري، وعادل نحو 54.1 بالمئة من أجر مدير الشركة الخاصة. وبذلك جاء الموظف الجامعي في القطاع المدني في موقع وسط ضمن هيكل الأجور: أعلى بوضوح من الموظف الحكومي الاعتيادي والعامل في محل تجاري، وأدنى من مدير الشركة الخاصة والدكتور الجامعي في القطاع العام. ومع ذلك، ينبغي التعامل بحذر مع هذه المقارنة، نظراً إلى اختلاف طبيعة المؤسسات المدنية ومصادر تمويلها وأحجامها ونطاق عملها، فضلاً عن تفاوت خبرات العاملين فيها ومسؤولياتهم.

وفي المحصلة، اتسمت بنية الأجور في سوريا خلال حزيران 2026 بثلاثة أشكال متداخلة من التفاوت: تفاوت إقليمي ناتج عن استمرار نظم أجرية ومؤسسية مختلفة، وفجوات بين القطاعات العام والخاص والمدني، وفروق داخل القطاع الواحد بين الوظائف الاعتيادية والفئات التخصصية والإدارية. وكان التفاوت داخل القطاع العام لافتاً بصورة خاصة، إذ اقترب متوسط أجر الدكتور الجامعي من أجر مدير الشركة الخاصة، بينما ظل أجر الموظف الجامعي الحكومي أدنى بكثير من أجر الموظف الجامعي في القطاع المدني.

9. خطوط الفقر في سوريا

وصل خط الفقر المدقع للأسرة[9] (كمؤشر على الحرمان من الغذاء) على مستوى سوريا إلى نحو 3.44 ملايين ليرة سورية شهرياً على مستوى سوريا في حزيران 2026، فيما بلغ خط الفقر الأدنى نحو 5.41 ملايين ليرة، وخط الفقر الأعلى نحو 7.47 ملايين ليرة. وسجلت خطوط الفقر مستويات مرتفعة عموماً في محافظات دمشق وحلب وحمص وإدلب ودرعا، في حين ظهرت أدنى مستوياتها في السويداء واللاذقية وطرطوس ودير الزور والقنيطرة، مع اختلاف ترتيب المحافظات بحسب خط الفقر المعتمد.

واتسم خط الفقر المدقع بتفاوت واسع بين المحافظات؛ إذ سجلت دمشق أعلى مستوى، بنحو 4.88 ملايين ليرة شهرياً، متجاوزة المتوسط السوري بنسبة 41.8 بالمئة، تلتها حلب بنحو 4.27 ملايين ليرة، ثم حمص وإدلب ودرعا بنحو 3.96 و 3.77 و 3.75 ملايين ليرة على التوالي. واقتربت قيمته في ريف دمشق والحسكة وحماة من المتوسط الوطني، إذ بلغت نحو 3.49 و 3.45 و 3.44 ملايين ليرة على التوالي. وسجلت الرقة والقنيطرة ودير الزور وطرطوس واللاذقية مستويات أدنى من المتوسط، بينما جاءت السويداء في المرتبة الأخيرة بنحو 2.13 مليون ليرة.

وبلغت الفجوة بين أعلى قيمة، المسجلة في دمشق، وأدنى قيمة، المسجلة في السويداء، نحو 2.74 مليون ليرة، فيما عادل خط الفقر المدقع في دمشق قرابة 2.28 مثل نظيره في السويداء. ويعكس هذا التفاوت اختلاف كلفة السلة الغذائية الأساسية بين المحافظات، لكنه لا يعني أن المحافظات ذات الخطوط

[9] تم تحديث خطوط الفقر المدقع والأدنى والأعلى المقدّرة لعام 2009 وفق أثر التضخم التراكمي حتى الشهر محل الدراسة.

الأقل كلفةً تسجل بالضرورة مستويات أدنى من الفقر؛ إذ يقيس خط الفقر كلفة تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية، ولا يقيس دخول الأسر أو قدرتها الفعلية على تغطية هذه الكلفة.

الشكل (7): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر حزيران 2026 (مليون ليرة سورية)

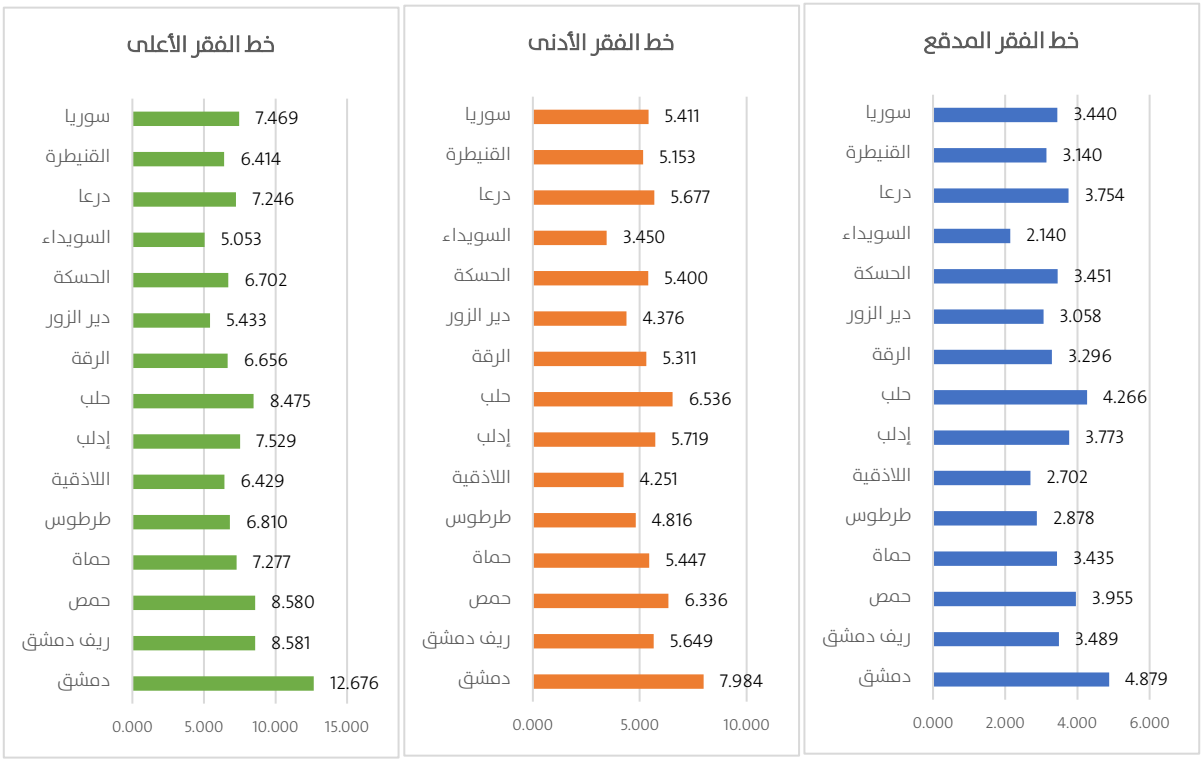

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

تكشف مؤشرات تغطية الأجور لخطوط الفقر عن اتساع الفجوة بين دخول العاملين وتكاليف تلبية الاحتياجات الأساسية، مع تفاوت واضح بين قطاعات العمل. ويعبرّ هذا المؤشر عن نسبة ما يغطيه الأجر من قيمة خط الفقر؛ فبلوغ التغطية 100 بالمئة يعني أن الأجر يعادل خط الفقر، بينما تشير النسب الأدنى إلى وجود عجز، والنسب الأعلى إلى تجاوز الأجر لذلك الخط. وتبيّن النتائج أن أجري الموظف الجامعي في القطاع العام والعامل في القطاع الخاص لا يكفيان لبلوغ أي من خطوط الفقر الثلاثة، في حين يتجاوز أجر الموظف في القطاع المدني خطي الفقر المدقع والأدنى، لكنه يظل دون خط الفقر الأعلى.

ويواجه الموظف الجامعي في القطاع العام الفجوة المعيشية الأوسع، إذ لا يغطي أجره سوى 44.0 بالمئة من خط الفقر المدقع، بما يترك عجزاً قدره 56.0 بالمئة عن الحد اللازم لتأمين الاحتياجات الأساسية للبقاء. وتنخفض نسبة التغطية إلى 28.0 بالمئة من خط الفقر الأدنى و20.3 بالمئة فقط من خط الفقر الأعلى. وبذلك تحتاج الأسرة إلى دخل يعادل نحو 2.3 ضعف هذا الأجر لبلوغ خط الفقر المدقع، و3.6 أضعافه لبلوغ خط الفقر الأدنى، ونحو خمسة أضعافه للوصول إلى خط الفقر الأعلى. وتعكس هذه النتائج التراجع الحاد في القوة الشرائية لأجور القطاع العام، إذ لم يعد أجر الموظف الجامعي يؤمّن حتى نصف متطلبات خط الفقر المدقع.

ويحقق العامل في القطاع الخاص تغطية أفضل نسبياً، لكنها تظل غير كافية للخروج من دائرة الفقر. فأجره يغطي 85.4 بالمئة من خط الفقر المدقع، بعجز قدره 14.6 بالمئة، بينما تنخفض التغطية إلى 54.3 بالمئة من خط الفقر الأدنى و 39.3 بالمئة من خط الفقر الأعلى. ويعني ذلك أن الأجر يقترب من تغطية الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية للبقاء، لكنه يظل بعيداً عن تأمين مجمل الاحتياجات الأساسية للأسرة. ويحتاج العامل إلى دخل يعادل نحو 1.2 ضعف أجره لبلوغ خط الفقر المدقع، و1.8 ضعف لبلوغ الخط الأدنى، ونحو 2.6 ضعف للوصول إلى الخط الأعلى.

أما الموظف في القطاع المدني، فيتمتع بوضع أفضل نسبياً؛ إذ يغطي أجره 177.1 بالمئة من خط الفقر المدقع و112.6 بالمئة من خط الفقر الأدنى، متجاوزاً الخطين بنحو 77.1 و 12.6 بالمئة على التوالي. ومع ذلك، لا تتجاوز تغطيته لخط الفقر الأعلى 81.6 بالمئة، بما يترك فجوة قدرها 18.4 بالمئة. وعليه، يكفي هذا الأجر لتجاوز الفقر المدقع والفقر الأدنى، لكنه لا يضمن بلوغ مستوى المعيشة الذي يمثله خط الفقر الأعلى، كما يترك هامشاً محدوداً لمواجهة ارتفاع الأسعار أو النفقات الطارئة.

وتكشف المقارنة عن تفاوت أجري حاد بين القطاعات؛ فتغطية أجر الموظف في القطاع المدني لكل خط من خطوط الفقر تعادل نحو أربعة أمثال تغطية أجر الموظف الجامعي في القطاع العام، وأكثر بقليل من مثلي تغطية أجر العامل في القطاع الخاص. ومن ثم، لا تقتصر المشكلة على التدني العام للأجور، بل تشمل أيضاً اختلالاً واضحاً في بنيتها وتوزيعها بين القطاعات. وتدفع محدودية التغطية الأسر المعتمدة على أجر واحد، ولا سيما أسر العاملين في القطاع العام، إلى البحث عن مصادر دخل إضافية، أو تقليص استهلاك الغذاء والخدمات الأساسية، أو اللجوء إلى التحويلات والمساعدات والمدخرات والاقتراض لسد الفجوة المعيشية.

الشكل (8): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر حزيران 2026 (بالنسب المئوية)

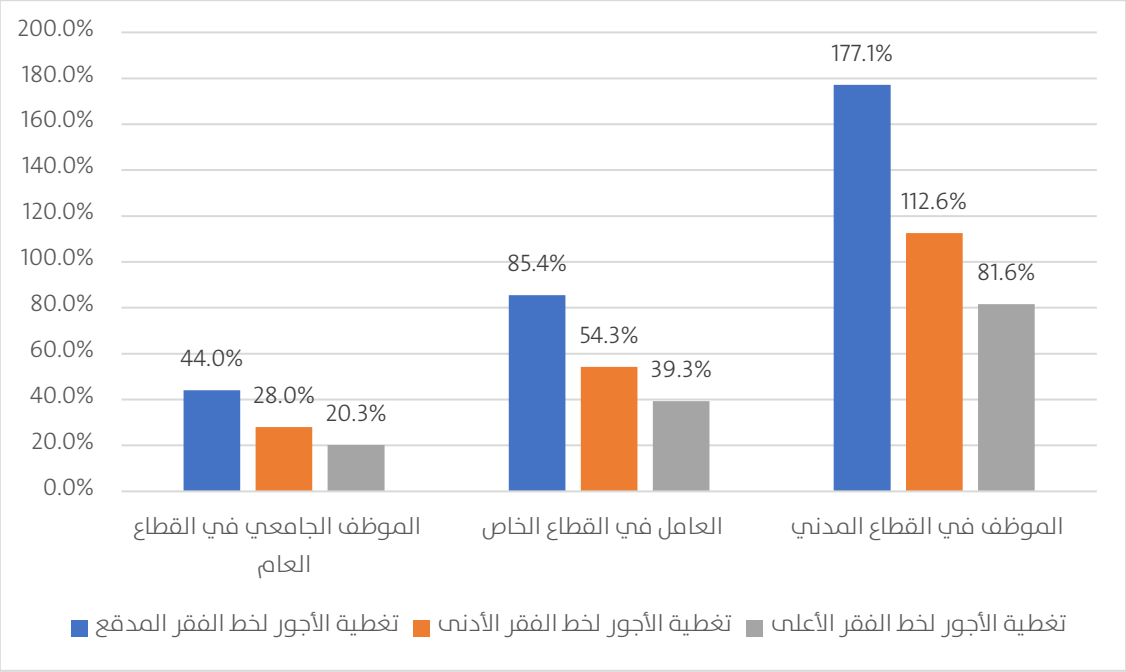

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

10. خاتمة

تشير نتائج حزيران 2026 إلى أن تباطؤ التضخم الشهري على المستوى الوطني لا يعكس تحسناً عاماً في شروط المعيشة، بل يخفي مسارين متعاكسين. ففي معظم المحافظات، ساعد الانخفاض الموسمي في أسعار الخضروات على كبح التضخم، بينما استمرت تكاليف السكن والطاقة والنقل في الارتفاع. أما في الحسكة، فقد أدت صدمة الكهرباء والمازوت إلى موجة تضخمية حادة، جعلت المحافظة حالة كاشفة لمخاطر توحيد أو تقريب أنظمة التسعير دون حماية اجتماعية كافية.وتكشف هذه النتائج أن التضخم لم يعد مرتبطاً فقط بسعر الصرف أو أسعار السلع المستوردة، بل أيضاً بإعادة توزيع كلفة الطاقة والخدمات بين الدولة والمستهلكين والمنتجين. ففي الحسكة، انتقلت الزيادة في الكهرباء والمازوت إلى النقل والمياه والسكن والخدمات. وخارج الحسكة، عادل انخفاض الغذاء الموسمي جانباً من ارتفاع السكن والطاقة، لكنه لم يلغِ الضغط على الأسر، لأن هذه البنود تمثل نفقات ثابتة ومتكررة يصعب تقليصها.وفي الوقت نفسه، تكشف بيانات الأجور عن استمرار الفجوة الواسعة بين الدخول وتكاليف المعيشة، رغم الزيادات الاسمية في أجور القطاع العام. كما تختلف قدرة الأجور على تغطية الاحتياجات الأساسية باختلاف القطاعات والفئات الوظيفية. لذلك، لا تمثل زيادة الأجور تحسناً حقيقياً ما لم تؤدِّ إلى رفع القوة الشرائية وتقليص الفجوة مع تكاليف المعيشة وخطوط الفقر.

وفي ضوء ذلك، تبرز الأولويات السياساتية الآتية:

1. تقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة لرفع أسعار الوقود والخبز والكهرباء والنقل، ومتابعة انتقالها إلى تكاليف الإنتاج والتوزيع والخدمات .
2. متابعة المكونات الأساسية للتضخم، ولا سيما السكن والطاقة والنقل، وعدم التعامل مع الانخفاضات الموسمية في أسعار بعض السلع بوصفها تحسناً مستداماً في الأوضاع المعيشية .
3. مراجعة الأجور بصورة دورية بالاستناد إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك وخطوط الفقر، مع رفع الحد الأدنى للأجور ومعالجة انضغاط سلم الرواتب وتراجع الفروق بين الدرجات الوظيفية .
4. ضبط تعرفة النقل، ودعم وسائل النقل الجماعي، والعمل على ضمان توافر الوقود واستقرار إمداداته وأسعاره .
5. دعم الإنتاج الزراعي وخفض تكاليف النقل والتخزين والتسويق، مع توفير آليات تحمي المنتجين من الخسائر خلال مواسم وفرة الإنتاج وانخفاض الأسعار .
6. تطوير سياسات الحماية الاجتماعية بما يعزز قدرتها على الاستجابة للصدمات السعرية والوصول إلى الأسر والفئات الأكثر هشاشة .
7. توحيد الأسواق وأسعار الخدمات بصورة تدريجية وعادلة، مع مراعاة التفاوت في الدخول والقدرة الشرائية ومستوى توافر الخدمات بين المناطق .

11. المراجع والمصادر

1. المركز السوري لبحوث السياسات، دليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا، 2022.
2. المركز السوري لبحوث السياسات، قاعدة بيانات المسح الشهري لأسعار المستهلك والرقم القياسي وتكاليف المعيشة وخطوط الفقر في سوريا، حزيران 2026.
3. الإخبارية السورية، "اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير تمنع استيراد بعض المنتجات الزراعية"، 27 نيسان 2026.
4. الإخبارية السورية، "اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير تصدر القرار رقم 10 لعام 2026"، الحساب الرسمي، 27 نيسان 2026.
5. الإخبارية السورية، إعلان القرار رقم 11 لعام 2026 المتعلق بإيقاف استيراد فروج الريش وصوص البياض وصوص الريش، 9 حزيران 2026.
6. صحيفة الثورة السورية، "قرار بمنع استيراد عدد من المنتجات الزراعية"، 27 نيسان 2026.
7. رئاسة الجمهورية العربية السورية، المرسوم رقم 67 لعام 2026 المتعلق بالأجور والرواتب، 2026 .
8. وكالة أنباء هاوار، "استياء شعبي من ارتفاع فواتير الكهرباء في الحسكة وهيئة الطاقة توضح السبب"، 9 حزيران 2026.
9. وكالة أنباء هاوار، "إدارة المحروقات: سعر المازوت الخدمي ثابت عند 125 ليرة"، 16 حزيران 2026.
10. وكالة سانا، "حاكم مصرف سوريا المركزي يبحث مع محافظ إدلب واقع القطاع المصرفي في المحافظة"، 8 حزيران 2026.
11. وكالة سانا، "إعادة افتتاح فرع مصرف سوريا المركزي في الرقة بعد توقف دام 13 عاماً"، 25 حزيران 2026.
12. وكالة سانا، "اللجنة الدائمة لتحديد أسعار المواد البترولية تراجع واقع التسعير وترفع توصيات جديدة"، 27 حزيران 2026.
13. وكالة سانا، "وزير الطاقة يُقرّ تخفيضاً على أسعار المشتقات البترولية"، 27 حزيران 2026.
14. وكالة سانا، "اللجنة الدائمة لتحديد أسعار المواد البترولية تصدر بياناً حول آلية التسعير الجديدة"، 28 حزيران 2026.
15. وزارة الاقتصاد والصناعة، تعميم صادر في 15 حزيران 2026 بشأن عدد أرغفة ربطة الخبز ووزنها، بدأ تطبيقه في 20 حزيران 2026.
16. وزارة المالية، التعليمات والبيانات التنفيذية المتعلقة بتطبيق المرسوم رقم 67 لعام 2026 وزيادة أجور ورواتب العاملين في القطاع العام، 2026 .

الملاحق

الملحق (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا خلال شهر حزيران 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك والمحافظات (سنة الأساس 2021 = 100)

	دمشق	ريف دمشق	حمص	حماة	طرطوس	اللاذقية	إدلب	حلب	الرقة	دير الزور	الحسكة	السويداء	درعا	القنيطرة	سوريا
جميع السلع	1,397	1,132	1,531	1,151	1,144	1,153	879	1,375	915	910	1,215	1,067	1,098	1,164	1,010
الأغذية والمشروبات	783	720	805	743	683	713	768	762	714	831	830	700	698	757	690
الدخان والتبغ	753	837	686	674	613	582	666	796	521	726	697	637	666	526	671
الملابس والأحذية	620	718	569	771	664	759	819	861	499	641	1,120	845	564	601	683
السكن، والكهرباء، والوقود	2,377	2,263	3,452	2,457	2,235	2,464	1,334	2,281	1,889	1,471	2,121	2,313	2,700	2,311	1,906
التجهيزات المنزلية والصيانة	730	483	641	1,000	467	520	695	577	469	437	1,077	528	866	575	589
الصحة	890	922	850	863	806	794	657	1,049	733	829	891	980	1,179	732	844
النقل	1,714	1,369	1,542	1,421	1,421	1,895	629	989	1,095	1,066	1,513	1,108	1,033	1,593	1,112
الاتصالات	331	330	331	331	329	329	46	322	330	333	337	333	332	330	202
الترويح والثقافة	461	706	485	412	416	480	509	686	608	593	568	522	513	347	507
التعليم	861	1,075	1,181	1,076	1,402	975	1,335	1,178	1,426	797	1,231	1,038	1,051	1,083	999
سلع وخدمات متنوعة	928	973	1,110	888	907	725	916	1,024	929	848	1,021	954	937	1,604	953

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

المركز السوري لبحوث السياسات مؤسسة بحثية مستقلة غير حكومية وغير ربحية تأسست عام 2012، ذات دور رائد في البحث العلمي والمعرفي في سوريا والمنطقة، تعمل على تقليص الفجوة بين البحث وصناعة السياسات، والمساهمة في تطوير حوار تشاركي مبني على الأدلة، للوصول إلى بدائل سياساتية تحقق تنمية مستدامة تضمينية محورها الإنسان.

scpr-syria.org

info@scpr-syria.org